ملحق مشروع

# بناء السلام في لبنان

العدد رقم 13، أيلول 2016 Issue nº 13, September 2016

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT
Implemented by: KFW

UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

## ملحق خاص

يصدر عن مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الإقتصادي والتنمية من خلال بنك التنمية الألماني (KfW)، ويوزّع مع جريدتي «النهار» و«السفير» بنسخته العربية، ومع جريدة The Daily Star بالإنكليزية، ومع جريدة L'Orient-Le Jour بالفرنسية.
يجمع الملحق عدداً من الكتّاب والصحافيين والإعلاميين والباحثين والفنانين اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين ، ويعالج قضايا تتعلق بالسلم الأهلي بالإضافة الى انعكاسات الأزمة السورية على لبنان والعلاقات بين اللبنانيين والسوريين، في مقاربات موضوعية بعيداً عن خطاب الكراهية.

© عليا حاجو
مزارعات سوريات نازحات يعزّقن البندورة بعد قطافها في سهل البقاع، لبنان

03 هوية أم هويات؟
04 إنّي أكرهك: بناء السلام في لبنان
06 الأقليّات السورية في لبنان... بين واقع اللجوء وحلم الهجرة
10 دلالات تأثير تهميش التماسك الاجتماعي في المدارس الثانوية
11 إنعكاسات سلبيّة بالجملة للأزمة السورية على لبنان... والمطار يغرّد خارج السرب
13 الزراعة والصناعة يشكوان نقص العمالة السورية المتخصصة
14 يوميّات مزارعين سوريين
15 أنا وبيروت
16 عودة التراجيديا

8 - 9
نحو مقاربة لتعليم التاريخ كفرع معرفي متخصّص

## مكافحة خطاب الكراهية

يتيح العصر الرقمي في يومنا هذا للناس من كل أنحاء العالم القدرة على الاتصال والتواصل بسهولة، فيوفر بذلك إمكانيّة تسهيل التماسك الاجتماعي وبناء التفاهم عبر الثقافات. لكن، ولسوء الحظ، فإن العولمة المتزايدة لتكنولوجيا الاتصالات أصبحت أيضاً عرضة لإساءة الاستعمال مع انتشار خطاب الكراهية أكثر فأكثر. ونجد الجزء الأكبر من هذا الخطاب على وسائل التواصل الاجتماعي على الإنترنت، والذي بإمكانه أن يتدهور ليتحوّل أعمال تمييز عنصري وعنف. فالقدرة على البقاء مجهول الهوية على شبكة الإنترنت أو الشعور بالأمان وراء الشاشة، يسهّلان التعبير عن آراء الكراهية. أما وسائل الإعلام، فبإمكانها أيضاً أن تكون مسؤولة أحياناً بحيث تثير الانقسامات بين الناس من خلال نشر أفكار خاطئة عن «الآخر» وتشويه صورته.

وكان خطر خطاب الكراهية واضحاً بشكل خاص عقب الهجمات الانتحارية الأخيرة في منطقة القاع. فقد تبعت هذه الأعمال المشينة ضد اللبنانيين الأبرياء، في بعض أنحاء البلاد، اعتداءات لفظية وجسدية ضد نازحين سوريين أبرياء، ارتكبها أشخاص كان غضبهم شرعياً حيال هجمات القاع، ولكنهم كانوا مخطئين في ربطهم وقوع أعمال إرهابية بوجود النازحين. و تولّت السلطات اللبنانية إدانة هذه الأعمال فوراً وعملت على توقيفها بسرعة. أما وسائل الإعلام، فبإمكانها أيضاً لعب دور رئيسي في التصدّي للمفاهيم المغلوطة والتشجيع على مواقف أكثر تفهّماً وتسامحاً. ونصّ «ميثاق الشرف الإعلامي لتعزيز السلم الأهلي في لبنان» الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2013، في المادة 2 منه على التالي: «التزام العمل على تأكيد الوحدة الوطنية والعيش المشترك، والتزام احترام الأديان وعدم إثارة النعرات المذهبية أو الطائفية أو التحريض على العصيان العنفي أو ارتكاب الجرائم، والامتناع عن عبارات التحقير»؛ وفي المادة 11 منه: «عدم بث روح العنف والفتنة».

منذ ذلك الحين، لم يوقِف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل مع رؤساء تحرير وسائل الإعلام والصحافيين بالتعاون مع مؤسسة «مهارات» على رصد تنفيذ بنود الميثاق من خلال إصدار دراسات عن مواضيع الميثاق.

يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تكون أيضاً أدوات فعّالة في نشر رسائل إيجابية. فعلى سبيل المثال، بعد هجمات القاع، اتحد المستخدمون اللبنانيون لتطبيق «تويتر» في وجه العنصرية ضد السوريين من خلال الهاشتاغ #RefugeesAreNotTerrorists (النازحون ليسوا إرهابيين) الذي تصدّر التداولات، آملين من خلاله التصدّي لكره الأجانب وتنقية الأفكار الخاطئة عن النازحين.

ويهدف هذا الملحق الذي تبادر إلى قراءته إلى أن يكون فسحة خالية من الكراهية والاعتقادات الخاطئة. فتجد فيه مجموعة متنوّعة من وجهات النظر التي تسلّط الضوء على مواضيع شائكة وأحياناً مثيرة للجدل. ونأمل أن يحثّ ذلك على العمل الإيجابي ويساهم في إقامة حوار أكثر انفتاحاً وسلماً حول القضايا التي تشكل موضع اهتمام اليوم.

**لوكا ريندا**
مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان

## معاً، «نستطيع أن ننجح»

لقد مرّ عام على إطلاق المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل لعبارتها الشهيرة «نستطيع أن ننجح»، فاتحة بذلك أبواب ألمانيا أمام المئات من آلاف اللاجئين. وبعد بضعة أشهر تمّ الاتفاق على قانون اندماج جديد لتحسين دمج اللاجئين في المجتمع الألماني بحيث يساعدهم هذا الأمر على العثور على العمل أو الانخراط في التدريب. وفي مقابل المعونة التي تقدّمها الدولة، كان متوقعاً من اللاجئين أن يظهروا استعدادهم ورغبتهم في أن يصبحوا جزءاً من ألمانيا.

وعلى غرار ألمانيا، بل وأكثر منها، لعب لبنان دوراً أساسياً في استضافة اللاجئين السوريين.

فهذا البلد الصغير الذي يعاني من نصيبه من المشاكل لم يختر هذا الوضع. ومع ذلك فهو يعمل على إيجاد أفضل الطرق لمواجهته.

تتمثل إحدى هذه التحديات في استيعاب الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تنتج من هذه الهجرة المؤقتة إلى لبنان. وليست الغاية غضّ النظر عن معظم المصاعب التي تنجم عن هذه الهجرة. ولكن لو اعتُبر اللاجئون، على نحو منفتح، فرصة يُرحَّب بها وليس عبئاً تتم مشاركته، لحصّل لبنان مكاسب اقتصادية أكبر بكثير ولَمعَت الأفكار والتقنيات الجديدة.

وللإعلام دور مصيري في تسليط الضوء على هذه القضية. وفي هذا الملحق، يتم تسليط الضوء على مواضيع كثيرة تغطّي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتداعيات الأزمة السورية. لذا أدعوكم إلى الاستمتاع بقراءة محتويات هذا الملحق الذي يركّز أيضاً على الكثير من الاهتمامات الوطنية وتلك المتعلّقة ببناء السلام.

**كارستن ماير - ويفهاوزن**
القائم بالأعمال في السفارة الألمانية في بيروت

## اللجوء فرصة لتمتين العلاقة بين الشعبين

شعب واحد في بلدين، خطأ. شعبان في بلد واحد ايضاً خطأ. شعبان في بلدين هو الحقيقة التي انكرها البعض وينكرها آخرون باستمرار لاسباب سياسية اكثر منها واقعية، لأن المفهوم الجغرافي، وبعض التاريخ المشترك، لا ينطبقان على الشعبين اللبناني والسوري فحسب، وانما ايضاً على معظم دول منطقة بلاد الشام وشعوبها قبل قيام الدول الحالية.

من هنا يصبح تصحيح المفاهيم والتعابير مدخلاً الى توضيح مسار العلاقة، وتحديد الواجبات والحقوق، ويصبح وجود السوري في لبنان لجوءاً وليس نزوحاً من منطقة الى اخرى داخل الوطن الواحد، وبالتالي تتبدل طبيعة الحقوق، ويصبح حق العودة طبيعياً ولو طال زمن تحققه، تماماً كما يحصل مع اللاجئين الفلسطينيين.

لكن الواقع اننا والشعب السوري واحد في المصيبة. الحرب اللعينة تجمعنا. الحرب الاهلية او حرب الآخرين على ارضنا، تلك التي خبرناها 15 سنة ولم نخرج منها بعد. لا نزال نعاني من آثارها الى اليوم لأننا لم ننقّ الذاكرة ولم نتصالح بالمفهوم الحقيقي لكلمة المصالحة. طوينا الصفحة على زغل. لذا فان شبح الحرب ينتظرنا على المفارق، ويطل برأسه امام كل منعطف.

والسوريون اليوم ليسوا افضل حالاً. يحاولون ومعهم بعض المجتمع الدولي، ايجاد تسوية ما، ستكون سياسية على الارجح، وليست عسكرية. كل فريق منهم يميل الى الحسم. تراهم لا يتعلّمون من تجربة البلد الاقرب اليهم. لبنان الذي انهى 15 سنة من الحرب من دون حسم، ولم يتمكن من بناء سلام حقيقي الى اليوم.

على المواطنين السوريين، في سوريا ام في لبنان، ان يدركوا جيداً ان مصيرهم واحد، فاذا ضاع وطنهم ضاعوا، واذا اساؤوا الى مضيفيهم في لبنان راكموا العداء، وحوّلوا اقامتهم جحيماً بدل ان تكون ضيافة حقيقية وفرصة لتمتين العلاقات الاخوية بين شعبين.

**غسان حجار**
مدير تحرير صحيفة «النهار»

## النازحون ليسوا أرقاماً

معيب جداً أن يتحوَّل الإنسان إلى رقم. يُنظر إليه من خلال علم الحساب والإحصاء. تُنزع عنه شخصيته وتغيَّب قيمه ويتحوَّل إلى عبء في معادلة ديموغرافية، أو إلى مجموع بحاجة إلى علاج.

السوريون في لبنان، يتحوَّلون إلى أرقام. الهدف، تخويف اللبنانيين من «غزو النازحين».

معيب أكثر، أن تختصر المأساة بالكم. لكل إنسان حكايته وقضيته. التعميم تغييب متعمّد للتفاصيل. ومأساة النازحين تكمن في تفاصيل معاناتهم، ومعاناتهم جلجلة. لا تبدو أن القيامة قريبة. أن يصبح النازح مشكلة سياسية، كما هو في أوروبا التي أوصدت أبوابها، فهذا مشين. هو قضية إنسانية، بحاجة إلى علاج من منطلق الأخوّة الإنسانية. يكفي النازح مشقّة لجوئه. التخفيف عنه واجب أخلاقي. لم ترتقِ البشرية بعد إلى سوية «الأخوّة الإنسانية».

يعاني لبنان من مشكلاته السابقة حيال النزوح السوري. تكبيد النازح هذه المشكلات أو مضاعفتها، غش موصوف. وتهرّب من الصدق.

لعلّ العالم يستفيق يوماً، ليشرِّع قانوناً لـ«حقوق النازحين»، طالما أن الحروب لن تتوقف، والصراعات تزداد، وتهجير الناس من نتائج هذا العنف.

السلام، مشروع بعيد المنال. حماية النازحين والهاربين من الحروب، مشروع يفترض العمل من أجله. علاج الحروب بوقفها، وعلاج النزوح «بسلام مؤقت» في الشتات المديد... لعل شيئاً قريباً من هذا، يحدث. فالحرب لا تزال في بدايتها.

**نصري الصايغ**
نائب رئيس التحرير في صحيفة «السفير»

## إخطاء الهدف

اختبر اللاجئون السوريون الواصلون في موجات متتالية إلى أوروبا كل أنواع الألم المتعلق بالقلق، فهم في الكثير من الأحيان شارفوا على الموت خلال عبورهم الخطر لبلادهم أو رحلتهم في البحر المحفوفة بالأخطار. وبين هؤلاء الذين تمكّنوا من الوصول إلى وجهتهم، لم يتمكّن من الاندماج إلّا عدد قليل جدّاً عن طريق العثور سريعاً على وظيفة ومسكن. مما لا شكّ فيه أن القارة العجوز لا تخلو من مرافق الاستضافة الشغّالة المستعدّة لتقديم المساعدة ضمن قدراتها. ولكنّ التعاطف الذي تلا وصول أول اللاجئين تحوّل في نهاية المطاف إلى رفض لدى السكان المحليين.

والحالة نفسها تتكرّر في الولايات المتحدة التي منحت اللجوء إلى نحو 10,000 لاجئ سوري. ما من لجنة أو وسيلة إعلام تستقبلهم، وإن أظهرت بعض المجتمعات الدعم لهم، إلا أنهم كانوا أيضاً عرضة لموجة من المعارضة والتي تضمّنت طلب 31 حاكماً منع اللاجئين من الدخول إلى أراضي الولايات المتحدة عقب الهجمات في أوروبا. وخلال الحملة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة، اتخذت قضية استضافة اللاجئين السوريين على الأراضي الأميركية طابعاً عاطفياً خاصاً. فيتّضح أن الأوروبيين والأميركيين يخطئون الهدف بجعل النازحين مسؤولين عن الإرهاب. فحتى اليوم لم ينتمِ أي من الجهاديين الذين قاموا بالهجمات في أوروبا أو الولايات المتحدة إلى المجتمعات اللاجئة. على العكس تماماً، فإن الكثير من هؤلاء الإرهابيين كانوا مقيمين أو حتى مواطنين في الغرب، ولن يكون اعتراض طريقهم ممكناً بالمواقف المعادية للأجانب وقوانين هجرة أكثر صرامة.

وهذا منطقي إلى حدّ كبير: فليس اللاجئ الذي يفرّ من الحرب والعنف هرباً من الموت، والذي يقاتل من أجل الحصول على إذن إقامة في الخارج، والذي يكافح لإيجاد وظيفة... ليس هذا الرجل هو الذي سيحضّر لعمليات انتحارية. فهذه ليست إلا مسألة ترابط منطقي.

**غابي نصر**
مدير تحرير الملاحق الخاصة
صحيفة «لوريان لوجور» (L'Orient-Le Jour)

## في الأمس فقط

على الرغم من أنّنا نناشد المجتمع الدولي منذ أكثر من عام، إلاّ أننا في الواقع بدأنا قبل حلول فصل الشتاء الماضي ببذل جهود مجدية للمساعدة في التخفيف من محنة الملايين من اللاجئين السوريين النازحين بسبب الحرب الضارية التي تجتاح بلادهم، لكننا نشعر أن ذلك كان في الأمس فقط.

وهذا ليس مُستَغرباً باعتبار أنه منذ ذلك الوقت لم يتغيّر أي شيء يُذكر نحو الأفضل على أرض الواقع، بل على العكس. فمع اقتراب فصل الشتاء مجدّداً، من المتوقع أن يكون الوضع أكثر قساوة مما كان عليه في السنوات الأخيرة، لم تتغيّر وتيرة هرب اللاجئين من سوريا، إن لم تزداد، فيما يعيش الجزء الأكبر من النازحين داخلياً أو الذين تقطعت بهم السبل على الأراضي الأجنبية، في فقر مدقع.

لا ينفك المهاجرون يخاطرون بحياتهم و بكل ما يملكون في مياه خطرة من أجل الوصول إلى شواطئ أكثر أماناً حيث لن ينتهي وجودهم في أي لحظة بسبب القصف الجوي أو البراميل المتفجّرة. وللأسف، يواجه هؤلاء الذين ينجون من الرحلة المحفوفة بالأخطار، حالات الوحشية واللامبالاة نفسها التي كانوا يأملون أنهم تركوها وراءهم.

أضِف إلى ذلك أنّ حصة الأسد من التعهدات التي قدمها الكثير من الدول لمساعدة اللاجئين لم تتحقق بعد. في حين تحاول الدول التي ترزح تحت عبء استضافة اللاجئين مثال تركيا والأردن ولبنان الصغير، والذي ألقيت على عاتقه الحصة الأكبر من اللاجئين مقارنة بعدد سكانه، إبقاء رؤوسها فوق الماء لا أكثر.

وفي الوقت نفسه، تتهرّب البلدان المتقدمة التي تقود الدعوات لمساعدة اللاجئين من مسؤولية استيعاب الأسر النازحة والنساء والأطفال والمسنّين، و يعتبر معظمها أن وصول بضعة آلاف لاجئ لا أكثر عبء يتخطى ما تستطيع بلدانهم أن تتحمّله.

ومن المخزي حقاً اليوم، وبعد مرور أكثر من خمس سنوات على بدء النزاع السوري، لا يزال العالم يعتبر أن إنقاذ أناس يائسين ليس لديهم من يلجأون إليه، هو أمر لا يمكن النهوض به.

**نديم اللادقي**
رئيس تحرير صحيفة «الدايلي ستار» (The Daily Star)

حقوق الطبع © 2016 . جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) - مشروع «بناء السلام في لبنان».
إن المقالات والتحقيقات والمقابلات وغيرها مما ورد في هذا الملحق لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا تعكس وجهة نظر البرنامج. ويتحمّل كتّاب المقالات وحدهم المسؤولية عما ورد فيها.

مفهوم

# هوية أم هويات؟

منى فياض*

تتميّز الحقبة الراهنة بشيوع الحروب والصراعات والمشكلات السياسية والاجتماعية والثقافية. ترتكب جرائم قتل وإبادة باسم الهويات الدينية والقومية والاتنية، تنتج منها تحوّلات ديمغرافية تتم بواسطة التجنيس أو «الترانسفير» او عبر تفريغ الأرض من أصحابها. ما يجعل من مفهوم «الهوية» اكثر تداولاً من أي حقبة ماضية.

### الهوية الفردية

تحيل الهوية الى ما لدى الشخص من تفرّد، الى ما يتمتع به من خصائص. وهي تشمل مفاهيم مثل وعي الذات وتمثلها. والثابت والفريد وكل ما هو نفسه عند الشخص.

هويتي هي ما يجعلني لا اشبه اي انسان آخر، لأنها نتاجُ تركيب ذهني، وعملية واعية حيناً وغير واعية أحياناً أخرى، مرتبطة بتاريخ الشخص وتجاربه.

### الهوية الاجتماعية

يشكل مفهوم الهوية الاجتماعية عنصراً ديناميكيّاً يتضمّن بدوره عنصر الهوية الفردية. فالهوية الاجتماعية هي «وعي» الفرد بانتمائه إلى جماعة تاريخية توفر له إطاراً وظيفياً لإشباع حاجته إلى الأمن النفسي، وإطاراً مرجعياً لصياغة منظومة قيميّة - ثقافية تنظم إدراكه للعالم وتفاعله معه وتقييمه له. يتم هذا في إطار السعي نحو إنجاز أهداف جماعية مشتركة، من دون أن يتعارض ذلك مع أهدافه الفردية الخاصة. الهوية الاجتماعية بهذا المعنى تكون نتاج التجارب المشتركة ونمط الحياة المشترك بين أفراد تلك الجماعة التاريخية. لكن اضافة الى امتلاك امجاد مشتركة في الماضي وارادة مشتركة في الحاضر؛ هناك ايضاً انجاز اعمال كبيرة معاً والرغبة في العيش المشترك.

### الهوية والطائفة والعنف

### سيكولوجيا الهوية المجروحة

نسمع كثيراً عن شعوب لبنانية وسورية وعراقية، وعن غلبة الهوية الطائفية على الهوية الوطنية. فما هي دقة هذه التوصيفات؟

انـدلـع الصـراع السياسي العنيف في العراق بعد احتلاله على اسس طائفية/مذهبية واتنية. أما في سوريا بعد الثورة، فلقد اندلع الصراع بين نظام الحكم وتحكّم الأقلية الطائفية العلوية ومجموعات معارضة وجماعات تنتمي غالبيتها الى المذهب السني. الأمر الذي جعل الصراع يتحوّل على اساس الهويات الطائفية والعرقية. شرّد الملايين وتمّ تهميش فئات اجتماعية كاملة في المجتمع ووضعوا في «حالة الاستثناء» باتوا يشعرون معها بالتهديد على أساس طائفي.

يتعرض لبنان منذ حرب 2006 الى انقسام عمودي حاد اتخذ طابعاً مذهبياً كأحد أوجه الصراع الاقليمي الحاد ولاشتراك مكوّنات اساسية لبنانية في الحرب السورية.

في مثل هذه الوضعيات يتركز اهتمام الشخص ويتمحور وجوده على المكوّن المستهدف. ففي صراع الهويات غالباً ما نتعرّف على انفسنا في الانتماء الاكثر عرضة للتهجّم فنتماهى مع هذا الانتماء بالضبط سواء تبنيناه علناً او اخفيناه. والانتماء المقصود سواء أكان اللون او الدين او اللغة او الطبقة او المذهب في حالتنا، يجتاح هويتنا بأكملها. والذين يتشاركون فيه يشعرون بالتضامن فيجتمعون ويستنفرون ويحمّس بعضهم بعضاً ويهاجمون من هم في مواجهتهم. يصبح التأكيد على الهوية فعل شجاعة وتحرّر.

وغني عن القول ان ما يحدد انتماء الفرد الى جماعة معينة هو في الاساس رغبته في أن يشبههم وينال حبهم ورضاهم. فنجده يخضع لتأثير القريبين منه، اي جماعته واهله وابناء دينه الذين يسعون الى امتلاكه. لكنه يتأثر ايضاً - ولو سلباً - بمن هم في مواجهته لأنهم يحاولون إلغاءه. من هنا تحدث جروح الهوية لأن الآخرين يُشعرونه بأنه مختلف وأن اختلافه وسمٌ له stigmate وعزل فيزيدونه تمسكاً بانتمائه.

الجروح الناتجة هي التي تحدد في كل مرحلة من مراحل الحياة موقف الافراد من انتماءاتهم كما تحدد تراتبية هذه الانتماءات.

الغريب في هذه المقاربة أنها لا تلتفت الى أن هذا الانتماء الحصري هو نفسه متغيّر و ذو أوجه. الانتماء هو للوطن، ولكنه في نظر البعض يكون للدين أو للقومية أو للغة. ما يعني نسبية فكرة الانتماء نفسها. وحيث يطاول التهديد اللغة الأم أو الجماعة الاتنية لا يترددون في مواجهة ضارية مع أبناء دينهم نفسه كما يحصل بين الأتراك والأكراد المسلمين أو بين العرب أنفسهم في الصراع السني - الشيعي المستجد. غالباً ما تكون هويتنا المعلنة منسوخة سلباً عن هوية خصمنا.

### الهوية اللبنانية المهدّدة!

مؤخراً، الكثير من المؤشرات تدل على أن غالبية اللبنانيين يتمسكون بهويتهم اللبنانية اكثر من اي وقت مضى: مثل المطالبة بالدولة والتمسك بالعلم ورمزه الارزة[1] والاحتفاء بالجيش اللبناني الذي يعني في ما يعنيه المطالبة بحصر الدفاع عن الوطن بيد الدولة وجيشها.

اجرى شبلي التلحمي[2] استفتاء على مراحل عدة وتبين معه ان نسبة من يعتبرون انفسهم لبنانيين اولاً ارتفعت بعد العام 2011 عن ما قبل. واستنتج انّ هذا أمراً طبيعياً فالهوية المهددة تصبح الأهم والاقوى. الارجح ان لبنان المهدد في وجوده يجعل تمسك اللبنانيين به في هذه المرحلة اقوى من أي وقت مضى.

بشكل عام يمكننا الاقرار بوجود مميّزات عدة تعبّر عن وجود هوية او روح لبنانية تتمثل في نمط شخصية معين، تظهر في الفن عامة وفي الفولكلور وفي التراث السياسي والمطبخ والمزاج واللهجات ونزعة الحرية والانفتاح... وهذا نفسه ينطبق على الهوية السورية بمحتوى مختلف. بشكل يمكن الاتفاق على وجود هوية اجتماعية ووطنية لبنانية واخرى سورية وعراقية وفلسطينية ومصرية....

مع ذلك يطل السؤال الذي بات يشغل بال الجميع: ما مستقبل هذه الهويات في ضوء تجليّات الانقسام والتعصب والعنف الأهلي الذي نشهده في الحاضر؟

ما ينبغي تسجيله في هذا المجال ان الاحداث السياسية تتميز بأنها سريعة ومتغيّرة، أما سيكولوجيا البشر فعميقة وبطيئة وبالتالي لا تتغيّر مع التغيّرات والتبدلات السياسية الآنية.

كما أن الهوية الاجتماعية للفرد لا تتطابق على الدوام مع هوية الإطار السياسي للبقعة الجغرافية التي يحيا فيها. فتوزع العرب مثلاً في بلدان ودول عديدة ذات أطر سياسية متباينة لم يمنع من ديمومة الانتماء للعروبة كجزء مكمّل لهويتهم، وبوصفه أحد أوجه الهوية الاجتماعية. ايضاً لم يمنع تبعثر الأكراد في أقاليم عدة ودول وطنية متجاورة، لكل منها نظامها السياسي أو القومي المختلف، من تمسكهم النفسي الصلب بهويتهم الكردية التاريخية. والسيرورة نفسها طاولت الفلسطيني في دولة الاحتلال الاسرائيلية فازداد تمسكاً بفلسطينيته.

إن المنظومة النفسية الجمعية، تتشكل على امتداد زمني طويل، ولا تطرأ عليها تغيّرات جوهرية إلاّ بعد وقت طويل أيضاً؛ بمعنى أن الحدث السياسي - بسبب سرعته - قد يفرض شروطاً تاريخية معينة على السلوك الظاهري لجماعة ما، من دون أن يعني ذلك قدرته بالضرورة على إحداث تغييرات مماثلة لمنطق تلك الشروط في المنظومة النفسية الداخلية لتلك الجماعة. فالحدث السياسي يتحرك ويتموضع في الزمان أسرع بكثير مما يفعله الأثر السيكولوجي الذي يعكسه على الفرد والجماعة، بالرغم من الصلة الجدلية بين الحدثين. وهذا ما يفسر قدرة شعوب كثيرة على الاحتفاظ بهويتها الوطنية والثقافية على مدى سنين طويلة من الاحتلالات وحكم الجيوش الاستعمارية الغازية لها. من دون ان يعني ذلك انكار حدوث جزئية هنا أو هناك قد تصبح مهدِّدة للهوية اذا استمرت زمناً طويلاً.

ان التوظيف المقصود لتأجيج المشاعر المذهبية على حساب تصدّع الهوية الوطنية الجامعة، إنما يؤشر الى تدهور مؤسف في الصحة الذهنية للمجتمع، خصوصاً لدى النخب والقيادات المؤثرة في نمو شخصيته الاجتماعية.

لكن من المرجح أن تخرج هذه الجماعة المأزومة من وضعها عند تغيّر الظروف المحيطة بها كما سبق وحصل مع الشعب الالماني في تجربته النازية. كذلك من غير الممكن ان تطغى الخصوصيات، مهما كان نوعها، في ظل العولمة المتسارعة التي تجعل العالم مترابطاً متشابكاً كقرية كونية.

### عن اللجوء السوري والعنصرية

منذ منتصف عام 2013، حصلت طفرة اللجوء السوري الكثيف الى لبنان، على خلفية ازمة لبنان الاقتصادية الاجتماعية الخطيرة بسبب المشاكل الداخلية اضافة الى الصراع في سوريا، بما في ذلك انخفاض في عائدات التجارة والسياحة والاستثمار، وزيادة في النفقات العامة، بينما الخدمات العامة تعجز عن تلبية الطلب المتزايد.

وبعد خمس سنوات من بدء الصراع المفتوح في سوريا، أصبح لبنان في «وضع كارثي»، فهو البلد ذو الرقم الأعلى من اللاجئين في جميع أنحاء العالم[3]، من حيث نسبة عدد اللاجئين إلى عدد السكان المحليين، وكذلك من حيث كثافة اللاجئين بالنسبة الى مساحة الأرض الصغيرة. وما يجب الانتباه له، التوازن المجتمعي المهدد وقد بدأت تظهر آثاره بشكل متزايد على صعيد ازدياد نسبة العنف والجرائم ونوعيتها التي لم تكن معروفة من قبل (ازدياد كبير في الجرائم من قتل نساء الى تقطيع جثث الى مقتولين مجهولي الهوية...).

في ضوء كل ذلك نعاين من حين الى آخر هيجاناً اعلامياً عند كل اعتداء أمني يحصل في لبنان، وسرعان ما تستفيق عدوانية البعض ضدهم وتبرز متلازمة العنصرية فتوجه اصابع الاتهام الى اللاجئين السوريين. فتجتاحنا موجة تحريض ضد اللجوء السوري تصدر في الكثير من الاحيان عن مسؤولين رسميين في نوع من تعميم الكراهية والعنصرية والتمييز ضد اللاجئين بالجملة. الأمر الذي يعمّق المشاكل ويفاقمها بدل العمل على احتوائها.

ويجدر بنا هنا الاشارة الى قانون نفس اجتماعي: ان اظهار السلبيات فقط وتعميم فكرة ان الشعب اللبناني عنصري ورافض للجوء السوري، لهو افضل هدية للمتعصبين والعنصريين لأنه يزيد في تماسك موقفهم ويقوّي انتماءهم العصبوي.

يجب اظهار التجاوزات والاستغلال الذي نلاحظ مثله في اكثر المجتمعات تحضّراً والامثلة لا تحصى؛ لكن من دون تملّق ولا مبالغات.

الخوف من الآخر واستغلال الاضعف من صفات الانسان ونقاط ضعفه. ومن يستغل السوريين والسوريات من اطفال ونساء وشيوخ، هم سوريون ولبنانيون ومن جنسيات متعددة.

لذا، ومن اجل مستقبل العلاقات بين الشعبين، من الاجدى التركيز على الايجابيات ايضاً وليس فقط ادانة السلبيات وتضخيمها. ذلك ان الطرح العنصري والضوضاء التي يثيرها يطغيان على التعامل الايجابي والتقبّل الحاصل عموماً للسوريين الموجودين من حولنا كيفما نتوجه في المحال والمقاهي والمطاعم والسوبرماركت كزبائن وكعمال واصحاب مهن ويتم التعامل معهم بشكل طبيعي، على الرغم مما يحمل ذلك من أخطار المنافسة وازدياد البطالة وتدني نوعية الحياة للجميع.

* أكاديمية وكاتبة لبنانية

(1) التي كان يعتبرها البعض «ارنبيطة»، في اشارة الى رفض الانتماء الى فكرة الدولة اللبنانية، معظم هؤلاء كانوا مشاركين في انتفاضة 14 آذار دفاعاً عن سيادة لبنان واستقلاله ورفعوا العلم اللبناني كرمز يمثلهم.

(2) **Telhami, Shibley:The World Through Arab Eyes: Arab Public Opinion and the Reshaping of the Middle East, Publisher: Basic Books, 2013.**

(3) قدر عدد المهاجرين السوريين الى لبنان بـ 2,5 مليون مقابل 4,5 ملايين عدد السكان، وقدرت ممثلة تركيا عدد المهجرين الى تركيا بـ 2,4 مليون.

وهنا يجب مقارنة عدد السكان الاتراك (احصاء 2014 يقدر السكان بـ 81,619 مليوناً)، في الاردن 1,4 مليون سوري 22% من السكان، ارقام قدمت في مؤتمر كونراد ادينور / الجامعة اللبنانية الأميركية: «أزمة اللجوء السوري»، بيروت، 27/03/15.

إعلام

# إنّي أكرهك: بناء السلام في لبنان

ماجدة أبو فاضل*

«إنّي أكرهك.»

هو تصريح قويّ وعنوان لدراسة في 385 صفحة تستكشف خطاب الكراهية والطائفية في إعلام «الربيع العربي». هو أيضاً انعكاس لعدد لا يُحصى من بلايا العالم العربي، وصدر في العام 2014 عن مركز حماية وحرية في عمان.

«في أزمة الربيع العربي من الصعب إعطاء صكوك بالبراءة عن المسؤولية في تفشّي خطاب الكراهية في الإعلام العربي، فالأكثرية متواطئة إما بممارستها أو بصمتها!»، بحسب ما كتب الرئيس التنفيذي للمركز نضال منصور في مقدمة الكتاب (صفحة 8).

وتتعمّق الدراسة في المفاهيم الملتبَسة في القانون الدولي والقوانين المحلية والدلالات اللغوية للكراهية ومفهوم الكراهية في سياق حقوق الإنسان، ومجموعة من المضامين الأخرى التي تتعلّق بمفهوم الكراهية.

ثم تغوص بعد ذلك في دراسات حالات خطاب الكراهية في الأردن من خلال تجليّاته ضدّ اللاجئين السوريين، إلاّ أن الدراسة هذه قد تنطبق على لبنان حيث الوضع لا يختلف اختلافاً كبيراً عن الأردن. يتبع ذلك قفزة إلى العام 2016 الذي تسود فيه بيئة متزايدة العدائية تجاه اللاجئين السوريين الفارين من الصراع الدموي الذي طال أمده في بلادهم إلى لبنان المجاور.

وهذا ما دفع منظمات مثال «مرصد العنصرية» (مرجع تويتر Raclebanon@) إلى توثيق حالات انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها في حقّ اللاجئين والنازحين السوريين في كل أنحاء البلاد.

وتفيض صفحة «مرصد العنصرية» على «الفايسبوك» بصور وفيديوهات ومشاركات عن ردود فعل اللبنانيين على الوجود السوري المتزايد في لبنان.

أما مبرّرات كراهية الأجانب فهي وفيرة، بحسب ما أفاد الأشخاص المعنيّون، فيما يتأوّه لبنان واقتصاده وبنيته التحتية المتزعزعة تحت وطأة نحو 1,5 مليون سوري؛ وهو رقم يختلف بحسب الإحصاءات التي تختار أن تصدّقها.

وبحسب ما يبدو، فإن الحكومة ووكالات المعونة المحلية والدولية على اختلاف في ما يتعلق بالأرقام الدقيقة؛ فأعداد لا تُحصى من اللاجئين والنازحين لا يتسجّلون عند هذه المنظمات ولا تشملهم الأرقام الاستقصائيّة.

والقضية تتجاوز الضغوط على المياه والكهرباء والمواد الغذائية والرعاية الصحية لتشمل الصرف الصحي والتخلّص من القمامة والتنافس على فرص العمل والمخاوف الأمنية وارتفاع معدّل الجريمة الذي يعزوه عدد كبير من اللبنانيين إلى الوجود الأجنبي المتضخّم.

وقد فرض سكان مدن وقرى مختلفة حظر التجول ليلاً على اللاجئين السوريين للتخفيف من الأخطار التي يسبّبها «الغرباء الغزاة»، كما يسمّونهم.

ولجأ سكان بعض المناطق إلى التسلّح عقب سلسلة من عمليات الاقتحام والسرقات والاعتداءات وحالات الاغتصاب والقتل.

ويعبّر اللبنانيّون عن قلق رئيسي آخر يتعلّق بنسبة الولادة عند السوريين والتي تميل إلى الارتفاع تماماً كتلك التي نراها عند اللاجئين الفلسطينيين من قبلهم، فالسوريون قد يتّخذون لبنان وطناً دائماً لهم ويتجنّسون في نهاية المطاف.

وهذا من شأنه أن يقوّض توازن المعادلة الهشّة أصلاً من خلال تحويل لبنان إلى «مستودع لمهجّري الحروب» بحسب عنوان لصحيفة «الجمهورية».

وقد دفع ذلك، إضافة إلى تراكم مخاوف أخرى، بالبطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي إلى الدعوة لنقل السوريين إلى مناطق آمنة داخل سوريا إلى حين انتهاء الحرب التي دخلت عامها الخامس.

«يجب أن يكون ثمّة تدبير آخر لإيجاد مناطق آمنة لهم في سوريا»، بحسب ما نقلت عنه صحيفة «الدايلي ستار» اللبنانية التي تصدر باللغة الانكليزية.

وفي مشاركةٍ لها على مدوّنتها (هذه المشاركة لم تعد موجودة على الإنترنت) عَزَت ستيفاني مطر خطاب الكراهية في لبنان إلى الأسباب التالية: الثقافية (المنتجات الاستهلاكية ذات الأسماء العنصرية)، والبيئة الاجتماعية (العنصرية الفطرية)، والقانونية (القوانين العنصرية وتلك التي تعزّز كراهية النساء)، والخارجية (انعكاس للمنطقة والدول المجاورة)، والمالية (علاقة وسائل الإعلام المقرّبة والمعتلّة بالسياسة)، ووسائط التواصل الاجتماعي (يستعمل السياسيّون وغيرهم وسائل تواصل مختلفة لانتقاد الإعلام).

وهنا تُطرح الأسئلة: من يأتي أولاً، الدجاجة أم البيضة؟ من يقوم بالاستفزاز أولاً ليثير لاحقاً ردود فعل عنيفة؟ لماذا يُفتقد الخطاب العقلاني ولماذا يقلّ المنطق؟

ولا ينحصر الأمر بمجرّد غياب مؤسسات الدولة الموثوقة والفعّالة مثال شغور منصب الرئاسة منذ أكثر من عامين أو مستوى الفساد القياسي المتفشّي في المؤسسات العامة والخاصة أو تقارير العنف والاعتداءات المسلّحة التي لا تشحّ، إنما يشمل أيضاً الأطفال الذين يعكسون بيئة بيوتهم وتربيتهم عن طريق تلقيمهم نظاماً من الفوضى الدائمة كما لو كان هذا النمط طبيعياً ومقبولاً.

ووفقاً لأستاذ الإعلام في الجامعة اللبنانية الدكتور نسيم الخوري، فإن حالات الاستفزاز والتحريض عبر وسائل الإعلام، وبخاصة المحطات الإذاعية، قد حوّلتها إلى منابر للشتم والتحقير وإثارة المخاوف والتعتيم على الحقائق.

وهذا على الأرجح من بقايا الحرب الأهلية في لبنان (1975-1990) فضلاً عن فقدان الذاكرة الجماعية والنكران الذي يعيش في قبضته الكثير من اللبنانيين والذين لا ينفكون يتحدّثون عن هذا الصراع مجازياً لتلطيفه فيسمّونه «الأحداث».

والحقيقة هي أن الأكاديميين في لبنان يبدون غير قادرين أو غير راغبين في الاتفاق على كتاب مدرسي موثوق يفصّل تاريخ لبنان المعاصر الذي تعيثه الصراعات، وهذا دليل على عدم فعاليتهم وعجزهم الفكري.

وكانت الدكتورة غيتا حوراني، مديرة مركز دراسات الانتشار اللبناني والأستاذة المساعدة في كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة اللويزة، قد حدّثتني العام الماضي عن مساهمة تغطية الإعلاميين اللبناني والأجنبي في إنتاج صور نمطيّة عن اللاجئين ولبنان كالبلد المضيف على حد سواء.

وجاءت تعليقاتها في جزء من فصل كتبته عن لبنان في «قصص مؤثرة: استعراض دولي عن كيفية تغطية الإعلام للهجرة»، تفصّل فيه حالات من السلوك الصحافي الشائن.

فهل من ضوء في نهاية النفق؟

أوصت المدوّنة ستيفاني مطر في مدوّنتها بما يلي:

- تحديث التشريعات غير الصالحة ولا سيما قانون المطبوعات في لبنان لكي تحدّد وسائط التواصل الاجتماعي المعايير الإنسانية.
- نشر ثقافة حقوق الإنسان لخلق الوعي عند المواطنين حول حقوقهم المتعلقة بوسائط التواصل الاجتماعي وكل وسائل التواصل.
- فهم الثقافة الإنسانية القانونية الدولية.
- على المجتمع الوطني (اللبناني) التصالح في داخله.

في حين يوصي مؤيدو «الصحافة البنّاءة» بما يلي:

- توفير إطار للأنباء يهدف إلى إيجاد الحلول.
- التحلّي بمنظور مثمر حول المستقبل وحول قدرتنا على الوصول إليه.
- التمتع بحسّ النقد، إنما الابتعاد كلياً عن السخرية.
- طرح أسئلة جديدة على السلطة (الحكومة والمسؤولين)، المعروفين بالضحايا والخبراء، استفساراً عن الموارد والتعاون والحلول لقضايا ذات أهمية اجتماعية خاصة.
- استعمال التصاميم الغرافيكيّة للبيانات وغيرها من المرئيات لشرح الأنباء، نظراً الى تشتت انتباه الناس.
- إشراك الجمهور وتمكينه، والخلق المشترك معه.

وقد يستفيد الصحافيون الذين يغطون قصة اللجوء والهجرة من قراءة «مبادئ توجيهية لتطبيق ميثاق روما: أداة عمل لتغطية إعلامية دقيقة للهجرة واللجوء».

وفي مفارقة غريبة، أصبحت حنان الحروب، وعلى عكس اسم عائلتها، وهي أم فلسطينية ومعلمة تدرّس في البيرة، رمزاً للمسامحة. وقد فازت بجائزة «أفضل معلّم في العالم» للعام 2016 لمنهج تعليمها السلمي في وجه الاحتلال الإسرائيلي وآلة الحرب المرعبة التي يملكها.

وأطلقت منظمة «سيفر ورلد»، التي تعمل على منع الصراع العنيف وبناء حياة أكثر أمناً، حملة لتعزيز السلام والتعايش في اليمن وهو بلد آخر يبتلي بالصراع.

وتشمل مبادرتها شريط فيديو عنوانه «لنتعايش»، وأعلنت في آب 2016 أنها ستنظم دورة دراسية عن بعدٍ حول بناء السلام لنشطاء في اليمن من خلال تطبيق «الواتساب» الرائج للهاتف المحمول.

كما نشرت مقالات موجزة مفيدة عنوانها «أزمة اللاجئين السوريين: فهم التوترات والصراعات في الأردن ولبنان وتركيا والاستجابة لها». فهذه الدول الثلاث تستضيف الأعداد الأكبر من السوريين الفارين من الحرب.

تشكّل الجهود المتضافرة لتعزيز التربية الإعلامية عنصراً رئيسياً في مكافحة التطرّف والجهل. وقد دعوت إليها (ومارستها) لنحو عقدين من الزمن.

تكثر السبل المقدامة والمبتكرة لمواجهة العنف وخطاب الكراهية وكراهية الأجانب والعنصرية والبلايا الأخرى التي يعاني منها لبنان. فالأشخاص ذوو النوايا الحسنة يعملون منذ فترة لعكس هذه التجليات، أو إبطائها.

ولكن هذه مهمة شاقة تتطلّب تعاون وسائل الإعلام والمثابرة والمشاركة الإيجابية على جميع المستويات، وعادة ما تكون أفضل الحلول أبسطها.

(نص مترجم من الإنكليزية)

* صحافية لبنانية مخضرمة ومدونة ومديرة «إعلام بلا حدود»

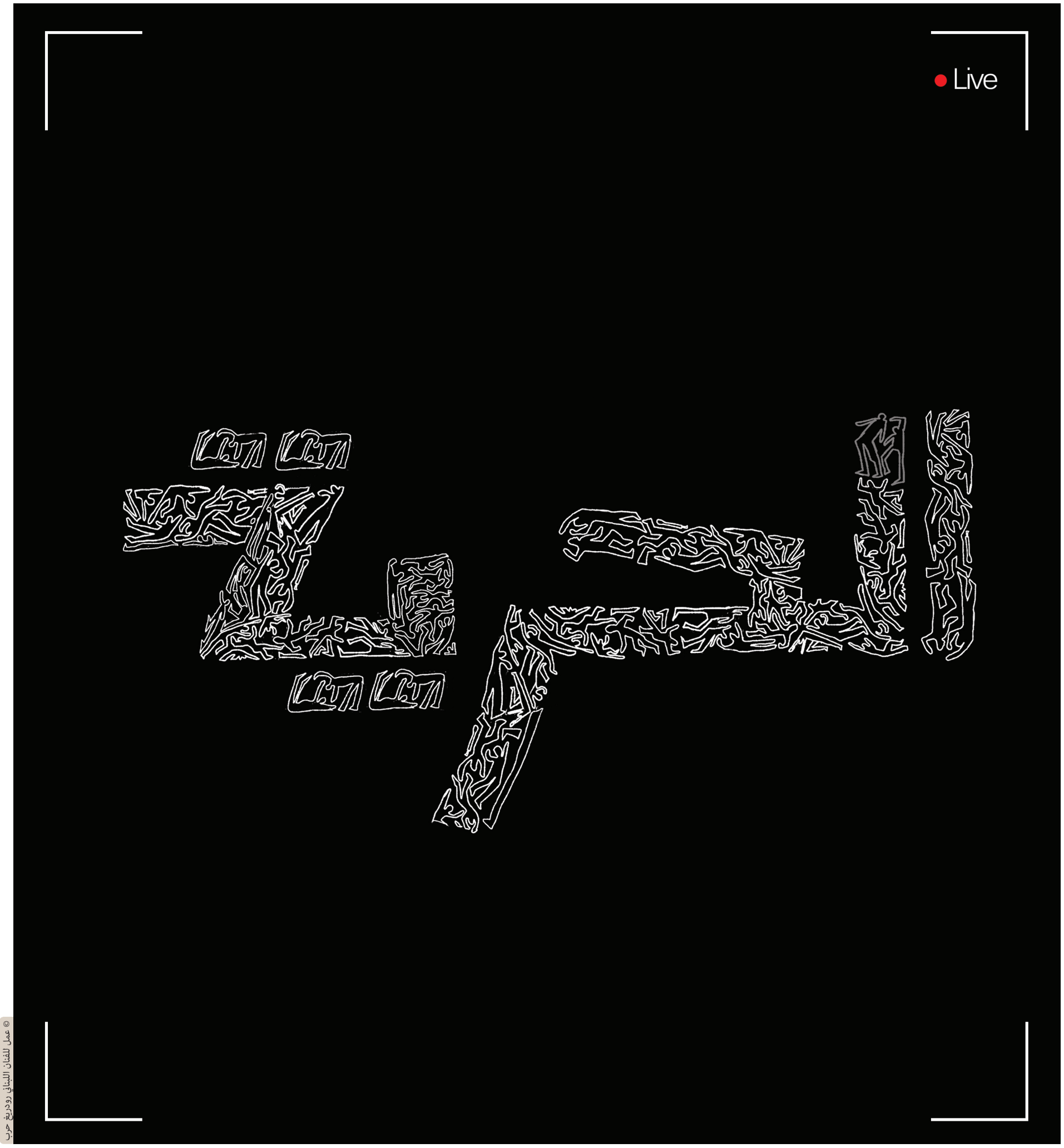


© عمل للفنان اللبناني رودريغ حرب

إثنيات

# الأقليّات السورية في لبنان... بين واقع اللجوء وحلم الهجرة

أنس وبي*

في منطقة برج حمود، احدى الضواحي الكبرى لمدينة بيروت، يسير الى منزله غير آبه بحرّ الصيف وفي يده بعض الأوراق الثبوتية ووثائق تخصّ ملف الهجرة، وفي عيونه ابتسامة تُبدي بعض الأمل.

جاء جورج مع عائلته الى لبنان هرباً من أحداث العنف التي ضربت القرى الآشورية الواقعة على ضفاف نهر الخابور في محافظة الحسكة السورية منذ عام 2013.

يقول جورج إنه كان يعمل آنذاك في العراق، ولكن مع دخول تنظيم الدولة الاسلامية «داعش» الى قريته وانتشار حالات الخطف وتحطيم الرموز الدينيّة المسيحيّة وغيرها من أعمال العنف، ذهب برفقة زوجته وبناته الثلاث الى مدينة الحسكة لفترة، قبل أن يقرر الخروج نهائياً من سوريا متوجهاً الى لبنان منتصف عام 2015.

ويتابع القول، أن اكثر التحديات التي يواجهها في لبنان تتمثل في المصاعب المادية وتوفير حياة كريمة له ولعائلته، لاسيما بعد أن خسروا كل ما يملكونه في سوريا و بدأوا حياتهم الجديدة من الصفر في بلد يتسم بنمط حياة مكلف، على حد وصفه.

تعتبر برج حمود من أكثر المناطق السكانية المختلطة، حيث تعيش فيها غالبية من اللبنانيين الأرمن مع غيرها من الطوائف، اضافة الى أعداد كبيرة من السوريين الوافدين بعد الأزمة السورية عام 2011. كما تضمّ أعداداً أخرى من العمال من أثيوبيا والسودان ومصر وجنسيّات آسيوية.

«النظرة الى اللاجىء السوري هي نظرة شمولية من قبل المجتمع المضيف، والسوري سوري شو ما كان دينه»، هكذا يصف جورج وضع اللاجئين السوريين في لبنان على مختلف طوائفهم وعرقياتهم. ولكنه في الوقت ذاته يتحدث عن بعض الامتيازات والدعم الذي يتلقاه من طريق بعض الجمعيات والكنائس، اضافة الى حصوله على فرصة عمل كمدرس لغة انكليزية في مدرسة قريبة. وهو ما سيساعده في تدبّر أموره الى أن يأتي موعد هجرته الى كندا.

يشار الى أن أعداد الآشوريين الواصلين الى لبنان منذ بداية الأزمة السورية وصل الى نحو 1300 عائلة بحسب وكيل رئيس الطائفة الآشورية في لبنان الخورأسقف يكروم كوليانا، قبل أن يسافر الكثير منها الى أوستراليا وكندا وأوروبا.

## بلد الأقليّات يستقبل المزيد منهم

لم يكن السوريون من أبناء العرقية الآشورية، وحدهم في محنة اللجوء الى دول الجوار السوري والعالم. فقد اضطر عشرات الآلاف من الأكراد والأرمن والسريان وغيرهم من الأقليات الاثنية المتنوعة الهرب بعيداً من أحداث العنف والواقع الجديد الذي فرض على مدنهم وقراهم.

يقول جوني عازرا، وهو شاب سوري سرياني لجأ الى لبنان عام 2014: «التفجيرات التي وقعت بالقرب من منزلي في مدينة القامشلي، وحادثة تعرض ابني للخطف لساعات، والخوف والرعب اللذان عشناهما، حملتنا على اتخاذ قرار اللجوء الى مكان أكثر أمناً».

يقيم جوني برفقة زوجته وابنه ذي الثمانية أعوام في حي النبعة التابع لبلدية برج حمود. وهو حي ذو تركيبة سكانية مختلطة، يقطنه لبنانيون من طوائف متنوّعة، اضافة الى اللاجئين السوريين والعراقيين وأعداد من العمال الأفارقة و الآسيويين.

«الشغل على قد الحال، والآجار غالي، وفي شوية مشاكل هون.. ماني مرتاح نفسياً بس عم ندبّر حالنا»، بهذه الكلمات يختصر جوني أوضاعه المعيشيّة في لبنان. فهو لم يحصل على أي نوع من الدعم من جمعيات المجتمع المدني أو من كنائس، كما لم تثمر طلباته بقبول ابنه في المدرسة بشكل مجاني، على حد قوله.

ويتابع القول، ان أهم الصعوبات الحالية التي

© عليا حاجو

يواجهها هي عدم حيازته أوراق اقامة قانونية، خصوصاً بعد الاجراءات المشدّدة التي فرضتها السلطات اللبنانية على السوريين عام 2015، والتي تقتضي ضرورة وجود كفيل لبناني، اضافة الى رسوم معاملة التجديد السنوي للاقامة التي تكلف اكثر من 200 دولار أميركي. وهو ما يحدّ من قدرته على التنقل ويجعله عرضة للتوقيف أو الاستغلال من قبل أصحاب العمل، في حال وجد.

يذكر أن أماكن اقامة اللاجئين الآشوريين والسريان تتركز في «حي الاشوريين» في سد البوشرية، والسبتية والأشرفية وغيرها.

## أرمن سوريا ورحلة نزوح جديدة

يمكن القول ان اوضاع اللاجئين من أبناء الأقليات الدينية والعرقية السورية تشبه الى حد بعيد أوضاع غيرهم من عموم اللاجئين السوريين.

غير أن بعض الأقليات الموجودة ضمن نسيج المجتمع اللبناني تحاول دعم ومساعدة أبناء عمومتهم القادمين من سوريا من طريق بعض الجمعيات غير الحكومية وغيرها من انشطة المجتمع المدني. وفي حالات أخرى يتم احتضان اللاجئين في المجتمعات المضيفة ذات الأصول المشتركة.

ينطبق ذلك على اللاجئين السوريين الأرمن الذين هجّرتهم السلطات العثمانية من أراضيهم الى سوريا قبل نحو مئة عام، وهم يعيشون اليوم تجربة نزوح ثانية الى لبنان بسبب النزاع الدائر في سوريا.

يقول طوني، وهو شاب أرمني جاء من منطقة السليمانية في مدينة حلب عام 2013، إن عامل اللغة والثقافة المشتركة سهّل عليه الاندماج والتعاطي مع بيئته الجديدة في منطقة برج حمود. ويضيف أنّ أقرباءه وجدوا المعاملة الحسنة أيضاً في بلدة عنجر ذات الأغلبية الأرمنية في محافظة البقاع اللبناني.

تقدّر أعداد الأرمن الذين لجأوا الى لبنان منذ بداية الأزمة السورية بنحو 10 آلاف لاجىء، بحسب مصادر مطلعة، غادر نحو 40 في المئة منهم الى دول اوروبا وكندا وأوستراليا في حين فضّل آخرون العودة الى ارمينيا الوطن الأم. ويشار الى أن أكثرهم قدِموا من مدينة حلب اضافة الى مجموعات وصلت من حمص والساحل السوري والقرى الواقعة على الحدود السورية - التركية.

وبالنسبة الى أماكن وجودهم في لبنان، فهم يتوزّعون كبقية اللاجئين السوريين على مختلف المناطق اللبنانية، في حين تتركز أعداد كبيرة منهم في منطقة برج حمود وبلدات المتن الشمالي.

## مكوّنات سوريّة أخرى مرّت من هنا

كان الأكراد السوريون يشكّلون شريحة مهمّة من شرائح اليد السورية العاملة في لبنان ما قبل عام 2011، وخصوصاً في مجال الأعمال والمهن الحرة.

ومع توسّع الأزمة السورية واحتدام القتال في المناطق الكردية بين وحدات حماية الشعب الكردية وتنظيم «داعش»، اضطر الكثير منهم للجوء الى المناطق الكردية في العراق، اضافة الى أن عشرات الآلاف عبروا الحدود باتجاه لبنان.

تتحدث صباح بحسرة عن ذكرياتها في مدينة حلب، «كنّا نعيش بأمان ونخطّط لمستقبل جميل لأولادنا، وفجأة ضاع كل شيء.. الله يلعن يلّي كان السبب».

نشأت صباح في إحدى القرى الكردية الواقعة على الحدود التركية - السورية، ثم انتقلت برفقة زوجها الى حي الشيخ مقصود في مدينة حلب. ومع وصول المعارك بين اطراف النزاع السوري الى المدينة، انتهى بهم المطاف كلاجئين في لبنان.

تقول صباح: «يتدبّر السوريون الأكراد أمورهم لوحدهم، ولا نشعر بأنه مرحب بنا كثيراً بين أكراد لبنان». وتؤكد أنهم لا يستقبلون أي دعم من هيئات كردية محلية، عدا بعض المساعدات التي كانوا يحصلون عليها من وقت الى آخر عبر مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

تعدّ صباح أيامها بانتظار اتمام معاملة «لمّ الشمل» من قبل زوجها الذي غادر لبنان منذ نحو عام ونصف العام لاجئاً الى ألمانيا.

يذكر أن أماكن وجود اللاجئين الأكراد تتركز في مناطق برج حمود والنبعة ومخيم برج البراجنة، وتتوزع بقية العائلات في مناطق أخرى.

## أرقام وإحصاءات

تشير أحدث تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى وجود نحو 1.1 مليون لاجىء سوري مسجّل في لبنان. فيما تشير المصادر الرسمية إلى أن عددهم يفوق الـ 1.5 مليون لاجئ.

ويفيد مصدر مطلع على ملف اللاجئين السوريين في بلدية برج حمود، أنه من الصعوبة بمكان معرفة احصاءات دقيقة عن أعداد الأقليات السورية الموجودة في لبنان. فبعضهم من ميسوري الأحوال، أو تربطهم صلات قرابة مع عائلات لبنانية قامت باستضافتهم، لذلك فهم لم يطلبوا لا الاغاثة ولا تسجيل اسمائهم في مفوضية اللاجئين أو منظمات المجتمع المدني. والبعض الآخر دخل بطرق غير شرعية، كما أنّ آخرين كانوا يقيمون في لبنان قبل بدء الأزمة السورية بحثاً عن فرص عمل. يضاف الى ذلك أن الكثير من العائلات والأفراد يغادرون للاستقرار في دول أجنبية، وتالياً فالأعداد في حالة تغيّر مستمر.

## لاجئون ولكن الى حين

يسعى كثير من اللاجئين السوريين في لبنان ودول الجوار السوري للسفر الى دول أكثر تقدماً واستقراراً لبدء حياة جديدة وبناء مستقبل أفضل، بعيداً من الأوضاع في سوريا أو الضغوط التي يتعرضون لها في دول الجوار.

وفي حين كانت تركيا تشكل بوّابة عبور رئيسيّة لجميع الحالمين بالوصول الى القارة الأوروبية بطرق غير شرعية، تقلصت فرصة اللاجئين السوريين في لبنان في السفر إليها، كبلد للعبور الى القارة العجوز، بعد أن أصدرت الحكومة التركية عام 2015 سلسلة من القرارات التي تحدّ من قدرة السوريين على السفر اليها من دون استصدار «فيزا» من طريق السفارة والتي غالباً ما يقابل طالبوها بالرفض. ولذلك باتت الفرصة الوحيدة للهجرة تتم عبر التقدم بطلبات قانونية في سفارات الدول الأجنبية المقصودة أو من طريق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي تقوم بإعادة توطين عدد معيّن من اللاجئين المسجلين ضمن قوائمها كل عام، وذلك بالتنسيق مع الدول التي ستقوم باستقبالهم.

وفي معرض حديثنا عن الأقليّات الاثنية السورية في لبنان، تجدر الاشارة الى أن لبعضهم امتيازات عن بقية أبناء بلدهم في فرص الحصول على هجرة قانونية.

يقول مالك أحد المكاتب التي تتولى تقديم خدمات طلبات الهجرة للاجئين السوريين ومتابعتها، إن فرصة قبول طلبات الهجرة للمسيحيين أكبر من بقية الطوائف، حيث بات استصدار ورقة «شهادة معمودية» من الكنيسة وارفاقها ضمن طلب الهجرة أمراً ضرورياً لتدعيم نسبة القبول.

ويتابع: إن أكثر الطلبات تقدم حالياً الى اوستراليا وكندا، وإن الآشوريين والسريان هم الأوفر حظاً بالحصول على الموافقة.

* صحافي سوري

© عليا حاجو

تاريخ

# نحو مقاربة لتعليم التاريخ كفرع معرفي متخصّص:

# تجربة الهيئة اللبنانية للتاريخ

**د. باسل عكر***
**د. مها شعيب****
**نايلة حمادة*****

على الرغم من الاتفاق الوطني على اقرار كتب مدرسية موحّدة لمادة التاريخ، كما نصّ عليه اتفاق الطائف، وأربع محاولات بارزة من قبل الحكومة اللبنانية لإنتاج منهج التاريخ، لم يتم اصلاح منهج التاريخ في لبنان منذ عام 1971.

وعلى هذه الخلفية، تأتي الهيئة اللبنانية للتاريخ كمبادرة من قبل مجموعة من تربويي التاريخ والأكاديميين لملء الفجوة والنهوض بنهج يعتبر التاريخ فرعاً معرفياً متخصّصاً. ويقوم هذا النهج على أن السرد التوافقي هو مناقض لطبيعة التاريخ، فالتوافق لا مكان له في التاريخ. إنّ السرد الفردي يحدّ من فرص تعزيز التفكير التاريخي وإعداد الأفراد على التفكير النقدي والإبداعي حول القضايا التي تمسّ حياتهم اليوم. والسرد الواحد، المعتمد حالياً في معظم المدارس اللبنانية، لا يوفّر للأطفال أيّة فرص للقيام بما يقوم به المؤرخون كالبحث عن الأدلة، التساؤل حول التفسيرات والإجابة عن الأسئلة الكبيرة بل يتطلّب منهم فقط حفظ المعلومات لإعادة تلاوتها في الامتحانات. إلا أنّ نهجاً آخر لتعليم التاريخ موجود، ومن خلال هذا النهج الذي يعتبر التاريخ فرعاً معرفياً متخصّصاً يتعلّم الأطفال علم التفكير والتصرّف كمؤرخين مسؤولين. تكمن مهمة الهيئة اللبنانية للتاريخ في ادخال هذا النهج ضمن قيم النهوض بالتعليم في لبنان إلى أعلى المعايير وتربية جيل من الأفراد القادرين على التعامل مع فهم صعب ومعقّد لتاريخنا المتّسم بالتنوّع والصراع والتغيّر.

يحدث التغيير على مستويات عديدة، ونحن نواجه طريقاً مسدوداً على مستوى السياسات. لذا تكون مهمّتنا في الهيئة اللبنانية للتاريخ في المبادرة إلى التغيير بدءاً من القاعدة الشعبية، أي مع المعلّمين. نحن لا نهدف إلى تغيير ممارسات جميع معلّمي التاريخ في لبنان في آن، إنّما نعتمد نظريّة تغيير طويلة الامد ومستدامة. نحن نؤمن بأنّ التغيير يحدث عندما يصبح المعلّمون خبراء من خلال التعلّم عبر الممارسة. ونحن اليوم نعمل مع معلّمين يبدون اهتماماً كبيراً بالألغاز التاريخية للأطفال والتي تشكّك في الأسباب والتغيّرات وغيرها من المفاهيم التاريخية. إننا نستثمر في هؤلاء المعلّمين. وقد أظهرت الدول في كل أنحاء العالم، سواء تلك المتقدمة النمو أم المتضررة من النزاع المسلح، أنّ هؤلاء المعلّمين الذين يتمتعون بقدرة عالية على التأثير يتأهلون ليصبحوا كتّاباً للمناهج بحيث تقدّرهم حكوماتهم وتعتمد عليهم في مرحلة تصميم المناهج وانتاجها. لذلك، تتوجه رؤيتنا في الانتقال من تعلّم التاريخ باعتماد سرد واحد إلى تعلّم التاريخ كفرع معرفي قائم بحد ذاته، وذلك من خلال دعم المعلّمين وتطويرهم مهنياً ليصبحوا عناصر ذوي تأثير عال في تغيير المناهج الدراسية. وتركّز الهيئة على إستراتيجيتين رئيسيتين لضمان حدوث هذا التغيير. من ناحية، نسعى إلى النهوض بعملية تعليم وتعلّم التاريخ باعتباره فرعاً معرفياً متخصّصاً، من جهة أخرى، نركز على معلّمين يتمتعون بدرجة عالية من الاندفاع وعلى استعداد لإحداث التغيير وكذلك قيادته.

لقد حاولنا في لبنان تعليم التاريخ للطلاب باعتماد نهج السرد الواحد، ومن خلاله يدرس الطلاب رواية تاريخية واحدة تمّ بناؤها بعناية وحصلت على نوع من الإجماع «الوطني» في مرحلة ما. يقدّم هذا النهج سرداً واحداً أو رواية واحدة عن الماضي فيصوَّر التاريخ كواقع وليس كإشكالية، وبناء عليه يتعلّم الأطفال تذكّر الأحداث والسرديّات، وإعادة إنتاجها حرفياً كما ترد في الكتب المدرسية من دون القيام شخصياً بأيّة استفسارات أو تفسيرات أو إعادة بناء للماضي. في الواقع، إنهم يقومون بعكس ما يقوم به المؤرخون تماماً. فالمؤرخون يجيبون عن تساؤلات حقيقية عن الماضي من خلال دراسة الأدلة والتفسيرات المختلفة باستخدام مفاهيم تاريخية تتطلّب مستويات أعلى من التفكير. لذلك، وفي حين يحاول نهج السرد الواحد تقريب الجماعات بتذكّر مجموعة من الأحداث التاريخية التي وجدتها مجموعة من الناس خالية من النزاع، يخسر الأطفال فرصاً تعلّمية غنيّة بالتفكير النقدي والتعلّم التعاوني. وعوضاً عن ذلك، يقتصر تعلّمهم على إستعادة تفسيرات الآخرين عن الماضي، وهي ممارسة تناقض كل أشكال الحياة الديمقراطية. أمّا النهج الذي يعتبر التاريخ فرعاً معرفياً متخصّصاً فيتطلّب إثبات الأطفال قدراتهم على قراءة المعلومات بقدرٍ من المسؤولية واستخدام المفاهيم التاريخية لتقديم الحجج المبنية على الأدلة. وتشمل بعض المفاهيم التاريخية الأساسية (1) السببية (تفسير ما تسبّب في الحدث)، (2) التغيير والاستمراريّة (وصف التغيّرات التي حدثت)، (3) الدلالة (دراسة ما كان مهمّاً وبالنسبة لمن)؛ و(4) أوجه التشابه والاختلاف (المقارنة والتباين). ونلحظ في الصفوف التي تعتمد هذا النهج القيام بمحادثات هادفة ومركّزة بين المتعلّمين، وتعاونهم خلال عمليّة التقصّي، كما تطوير المهارات التواصليّة ومهارات حل المشكلات، وتوسيع النطاق الأخلاقي للمتعلّمين الصغار. إنّ هذا النهج يُعتمد حالياً في الكثير من الدول المتقدمة النمو، إلا أنّ دولاً عدّة شهدت حروباً كما حصل في لبنان نجحت بدورها في الانتقال من نهج السرد الواحد إلى نهج التاريخ كفرع معرفي متخصّص، ومنها قبرص وإيرلندا الشمالية. لقد استغرقت عملية الانتقال هذه سنوات عدة، وفي الكثير من الحالات جاهد معلّمون مندفعون لإحداث التغيير في صفوفهم فنجحوا في نهاية المطاف بنيل ثقة حكوماتهم وكتبوا المناهج الوطنية للتاريخ. لذلك، تقوم استراتيجيتنا الثانية على العمل مع المعلّمين المندفعين لأنّهم في الأساس كتّاب المنهج الدراسي.

> **يحدث التغيير على مستويات عديدة ونحن نواجه طريقاً مسدوداً على مستوى السياسات. لذا تكون مهمّتنا في الهيئة اللبنانية للتاريخ في المبادرة إلى التغيير بدءاً من القاعدة الشعبية، أي مع المعلّمين**

منذ إنشائها في العام 2013، نظّمت الهيئة اللبنانية للتاريخ عدداً من أنشطة وبرامج التطوير المهني التي تركّز على التفكير التاريخي، وشارك فيها المئات من المعلّمين. ركّزنا في المرحلة الأولى على مجموعة صغيرة من المعلّمين المندفعين الذين تلقوا برنامج تدريب مكثّفاً على مدى عام كامل مكّنَهم من تغيير تعليمهم من خلال اعتماد نهج التاريخ كفرع معرفي متخصّص وإنتاج وحدات تعليميّة تركّز على تنمية التفكير التاريخي. كما أدّت هذه المرحلة الأولى إلى اختيار ثلاثة مدرّبين مبتدئين انضمّوا إلى فريق الهيئة اللبنانية للتاريخ في المرحلة الثانية التي هدفت فيها الهيئة إلى التوسّع إلى مناطق أخرى. ولقد تمّ تصميم رزمة من ثلاث ورش عمل في ثلاثة أيام كاملة تمّ تقديمها تباعاً في بعقلين وطرابلس وكفرجوز. شارك مائة وعشرون معلماً ومعلّمة في هذا البرنامج الذي قدّم مدخلاً إلى التفكير التاريخي واستراتيجيّات لتطبيقه في صفوف التاريخ. ولقد أثرنا اهتمام المعلّمين الذين أدركوا أنه على الرغم من الصراعات التي لا تنفكّ تطرأ على المستوى الوطني، ثمّة سبيل للخروج من مأزق منهج التاريخ وفرصة لتطوير تعليمه. أمّا المرحلة الثالثة التي سيتم إطلاقها خلال العام الدراسي 2016-2017 فستقدّم مرة أخرى تدريباً أكثر تركيزاً وكثافة لمجموعة من أربعين معلّماً ومعلّمة لمادة التاريخ تمّ رصدهم كمعلّمين مندفعين ومقتدرين. والهدف من هذه المرحلة هو توسيع فريق التدريب بحيث يتوفّر فريق أساسي من شأنه أن يكون في نهاية المطاف في خدمة وزارة التربية والتعليم خلال عملية صناعة منهج التاريخ ووضعه قيد التنفيذ.

### النجاحات والتحديات

منذ أن بدأت الهيئة اللبنانية للتاريخ مسارها، شهدنا قصص نجاح وفشل قُدّمت، تغذّي التفكير عند القيام بمحاولات مستقبلية لتطوير تعليم التاريخ في لبنان. وإحدى قصص النجاح هذه تتمثّل في شجاعة إحدى المعلمات، واسمها أميرة الحريري، في تناول أسباب الحرب الأهليّة اللبنانيّة من خلال تصميم وحدة تعليميّة استكشافية وتطبيقها في صفوفها. وبحسب كريستين كاونسيل من جامعة

كامبريدج، التي قادت برنامج تدريب المعلّمين عام 2014، «تمكّن طلّابها [أي طلاب أميرة] من الاستعانة بالتفكير المتخصّص، بطريقة هادفة، لإيجاد المسافة الفكرية اللازمة والدقّة لمناقشة موضوع معقّد ومثير للجدل ذي أهمية بالغة في بلادها. فبدأتُ أرى أن اتباع نهج المجال المعرفي المتخصّص قد زوّدها بالأدوات الفكرية لمؤازرة شجاعتها الأخلاقيّة». لقد حصلت هذه المعلّمة على دعم إدارة مدرستها في تجربتها لنهج جديد لتدريس التاريخ. وفي حين تمكّن بعض المعلّمين من اتخاذ خطوات شجاعة للابتعاد عن السرد الواحد للتاريخ، واجه البعض الآخر منهم صعوبات أكبر. تحمّس بعض المشاركين لطرق التدريس المبتكرة والنشطة التي كانت تُستخدم عند اعتماد نهج التفكير التاريخي [...] إلّا أنّهم في بعض الأحيان، اعتبروها هي الهدف الأساسي، وليس أدوات تطبيق المنهج أي التفكير التاريخي أو الحجة التاريخية. كما انشغل بال كثيرين بتطبيق الكتاب المدرسي واتمامه في الوقت المحدد. وتردّد البعض منهم في تحدّي ممارساتهم الخاصة وإعادة النظر فيها، في حين شكّك آخرون في قدرات الطلاب على بناء تفسيرات خاصة بهم للأحداث التاريخية. وكان التحدي الرئيسي أمام تجربة طرق جديدة لتدريس التاريخ، هو التحلّي بالتواضع للتشكيك في ممارستهم الخاصّة.

وفي حين أنّ الطريق أمامنا طويل لتحقيق هدفنا المتمثّل في إعادة النظر في التاريخ كفرع معرفي قائم بحدّ ذاته وابعاده عن التسييس، إلاّ أننا نعرف أنّ أيّ نهج ينطلق من القاعدة الى الأعلى ومن التعاون مع صنّاع السياسات سيجعل هذه الرحلة أقصر وأكثر نجاحاً. لذلك، نحن نعوّل على معلّمي التاريخ والمؤرّخين الشجعان وعلى صنّاع السياسات المستعدّين لإعادة النظر في عقود من التفكير التقليدي الذي يكبح التقدّم في هذا المجال.

(نص مترجم من اللغة الإنكليزية)

*أستاذ مساعد في جامعة سيدة اللويزة
**مديرة مركز الدراسات اللبنانية
***مستشارة في التربية
المؤلفون جميعهم أعضاء مؤسسون للهيئة اللبنانية للتاريخ

© عمل للفنان اللبناني رودريغ حرب

تربية

# دلالات تأثير تهميش التماسك الاجتماعي في المدارس الثانوية

## في إتجاهات التلامذة السياسيّة والاجتماعيّة والمدنيّة في لبنان

د. مها شعيب*

كثرت النقاشات في لبنان حول أهمية تعزيز التماسك الاجتماعي بعد الحرب الأهلية وضرورة إدخال قيم الديمقراطية وحقوق الانسان في المناهج الرسمية اللبنانية. فجاء اتفاق الطائف عام 1989 ليركّز على أهمية التربية لتعزيز التماسك الاجتماعي. وأعد المركز التربوي للبحوث والانماء عام 1997 منهاجاً رسمياً جديداً يركّز على تنمية الوحدة الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني والانفتاح الثقافي والديني من خلال مادة التربية الوطنية، ونادى بتوحيد الكتب المدرسية. ولتحقيق هذا الهدف أعدت الدولة كتباً جديدة وموحّدة لجميع المواد باستثناء مادة التاريخ بينما أصبح تعليم مادة الدين أمراً اختيارياً يعود لادارة كل مدرسة. ويلحظ تركيز اتفاق الطائف والسياسات التربوية التي تعتمد على الطائفية كأبرز أسباب الحرب والنزاع في لبنان، بينما يقلّ ذكر دور العدالة الاجتماعية والجانب الاقتصادي والطبقي في تعزيز التماسك الاجتماعي. ويدفعنا هذا الى النظر في ماهية التماسك الاجتماعي.

تتفق التعريفات التي يستخدمها الأكاديميون على أن التماسك الاجتماعي يتمثل في وجود رابط يجمع بين أفراد المجتمع ويؤثر في سلوكهم. وبالرغم من هذا التعريف العام، ليس هناك اجماع بين الأكاديميين على مكوّنات التماسك الاجتماعي. فهناك توجه يركز على أن التماسك الاجتماعي يمثل القيم المشتركة والحد من التفاوت في الثروات والدخل (مصدر). وهو العملية الجارية لتطوير المجتمع وخلق قيم وتحديات مشتركة (مصدر)، وأن العدالة الاجتماعية هي عامل اساسي في التماسك الاجتماعي. اما التوجه الآخر فهو يقلل من أهمية وجوب وجود قيم مشتركة في المجتمع لتحقيق التماسك الاجتماعي كون هذا التوجه قد يؤدي الى ظلم الفئات المهمّشة والأقليات التي ليس من الضروري أن تتشارك في قيمها مع غالبية أفراد المجتمع. كما يركز الأخير على أهمية العدالة الاجتماعية لتحقيق التماسك الاجتماعي. وبالعودة الى تجربة لبنان في تعزيز التماسك الاجتماعي بعد اتفاق الطائف، فإن مرور اكثر من 20 عاماً على هذه التجربة يستدعي البحث في دور المدارس في تعزيز التماسك الاجتماعي وأثره في توجهات التلامذة. وبناء عليه تمّ اجراء هذه الدراسة «دلالات تأثير تهميش التماسك الاجتماعي في المدارس الثانوية في اتجاهات التلامذة السياسية والاجتماعية والمدنية في لبنان» من قبل مركز الدراسات اللبنانية في العام 2010 والتي نلخص نتائجها في هذه المقالة. وبالامكان الرجوع الى التقرير الكامل عبر زيارة الصفحة الالكترونية للمركز. وقد هدفت هذه الدراسة الى تقصّي المقاربات المتبعة في المدارس الثانوية في لبنان لتعزيز التماسك الاجتماعي والانعكاسات التي يمكن أن تطرأ على توجهات التلامذة في آرائهم السياسية والطائفية وقيمهم الاجتماعية. وتمّ أخذ عيّنة من 24 ثانوية لبنانية، خاصة ورسمية، اختلفت مكوّناتها الطائفية والدينية. واجريت مقابلات مع تلامذة وأساتذة ومدراء، كما تمّ اجراء مسح لاستطلاع آراء التلامذة في ما يخص توجّهاتهم السياسية ولمعرفة قيمهم ومواقفهم ومهاراتهم المدنية.

### منهجية البحث

استطلعت الدراسة آراء 24 مديراً و62 أستاذاً و900 تلميذ في صف الحادي عشر في 24 ثانوية حكومية و14خاصة، بعضها علمانية وبعضها دينية. وقد تمّ اختيار مدارس تمثل كل الاطياف السياسية والدينية في لبنان. وأجريت مقابلات مع مدراء واساتذة مواد التربية الوطنية والتنشئة المدنية والتاريخ والعلوم الاجتماعية لاستطلاع كيفيّة تناول الثانويات للمواد المذكورة، ولمعرفة طرق التعليم المتبعة والبيئة المدرسية والأنشطة اللاصفية وعلاقة المدرسة بالمجتمع ومدى مشاركة الطلاب والأساتذة والاهل في المدرسة. وتمّ توزيع استبيان استهدف التلامذة لمعرفة قيمهم ومواقفهم ومهاراتهم المدنية، أدرجت فيه الابعاد المتنوّعة التي استقصت آراء الشباب في شأن البيداغوجية الحالية والبيئة المدرسية لتحديد دورهما في التأثير على مواقف الشباب السياسية والاجتماعية أو في تشكيل تلك الآراء.

### مقاربات التماسك الاجتماعي في لبنان المتبعة في الثانويات

تمّ تحديد خمس مقاربات للتماسك الاجتماعي صنّفناها على الشكل التالي: النهج السلبي، التفادي، اللاصفي، الشمولي والمتناقض.

اتبعت تسع مدارس من بين 24 مدرسة النهج السلبي وهو نهج لا يشدد على موضوع التماسك الاجتماعي لعدم أهميته للإدارة بحكم انتماء جميع الطلاب لطائفة واحدة، كما أشار مديرو هذه الثانويات. ويتبيّن هنا المفهوم الضيّق للتماسك الاجتماعي لدى هذه المدارس والذي ينحصر في الاختلاف والنزاع الطائفي وتغيّب الجوانب الأخرى المؤثرة مثال المساواة والعدالة. تميّزت أولويات هذه المدارس بكيفية تحقيق نسب عالية في الامتحانات الرسمية وحصرت التماسك الاجتماعي في تعليم مادة المواطنة. أما بالنسبة الى الطرق المتبعة في التدريس فكانت تلقينيّة وتعتمد على حفظ المعلومات. وكانت العلاقة بين المدرسة والبيئة المحلية محدودة واحياناً معدومة. اما الثانويات التي ينتمي تلامذتها الى طوائف مختلفة فقد انتهجت مقاربة اطلق عليها اسم نهج التفادي Avoidance؛ لانها ارتأت عدم التعامل أو معالجة النزاعات الطائفية والحزبية بين التلامذة كوسيلة للتعامل مع موضوع التماسك الاجتماعي. ولكي تتفادى النزاعات بين التلامذة منعت النقاشات والمناظرات داخل الصفوف أو في الملاعب. وتميّزت بيداغوجيا تعليم الاجتماعيات بالسردية والتلقينيّة والحفظ.

أما المدارس التي اتبعت النهج اللاصفي فتميّزت باعتمادها الانشطة الصفية كوسيلة أساسية لنشر التماسك الاجتماعي، فنظّمت رحلات الى مختلف المناطق اللبنانية وأطلقت خدمات المجتمع والاندية الاجتماعية. ومع ذلك كان هناك بعض الثغر في ممارسات هذه المدارس للنشاطات، فكانت عشوائية غير منظمة ولم يتم تحديد أهدافها ولم تجرِ متابعتها. أما البيداغوجيا المتبعة لتدريس مادة التربية والعلوم الاجتماعية، فكانت شبيهة بالنُهج الاخرى وتلقينية تعتمد على الحفظ. وكانت أولويات المدرسة هي التحصيل الجيد في الامتحانات. واتبع عدد قليل من المدارس (ثلاث مدارس) النهج الشمولي الذي يركز على المساواة كأحد شروط تعزيز التماسك. واتبعت تلك المدارس أيضاً سياسة قبول لطلاب من مختلف الفئات الاجتماعية وخصّصت ميزانية للمنح الدراسية، كما مارست سياسة دمج كامل للتلامذة من ذوي الاحتياجات الخاصة. كذلك خصّصت برنامج للانشطة اللاصفيّة وعزّزت ثقافة الديمقراطية عبر مجالس طلابية منتخبة، وأسست لعلاقة بين المدرسة والمجتمع كوسيلة لنشر التماسك الاجتماعي. تميّزت البيداغوجيا المتبعة في تعليم المواد الاجتماعية بالتحليلية وفي بعض الاحيان بالتلقينية. وعكست ادارات الثانويات خصائص الديمقراطية والمشاركة، فوفرت فرصاً للتلامذة لابداء رأيهم واتبعت المقاربة الشمولية كاستراتيجية لتطوير المدرسة.

اما الثانويات التي اتبعت النهج المتناقض فكانت دينية وتلامذتها وأفراد هيئتها التعليمية من طائفة واحدة، ما يعني انه ليس هناك أي فرص للتلامذة للاختلاط بالطوائف الاخرى. وشدّدت هذه المدارس على برنامج التماسك الاجتماعي ضمن الطائفة الواحدة فطوّرت برنامجاً لانماء المهارات المدنية للتلامذة من خلال الانشطة الصفية واللاصفية والتي كانت في معظمها تتمحور حول التلقينية.

© عمل للفنانة اللبنانية نادين فغالي

### أثر النُهج المختلفة على الآراء السياسية والاجتماعية عند التلامذة

بعد رصد المقاربات المختلفة التي تتبعها هذه الثانويات في لبنان لتعزيز التماسك الاجتماعي، جرى استطلاع مواقف التلامذة السياسية والاجتماعية والمدنية. وقد تبيّن ان المدارس التي اعتمدت النَهج السلبي والمتناقض كان الشباب فيها اكثر نزوعاً نحو الطائفية وأقل استعداداً للاختلاط مع تلامذة من طوائف أخرى، وأبدوا ميلاً نحو دعم السياسيين الذين ينتمون الى طائفتهم وثقة بالاحزاب الطائفية مقارنة بأقرانهم في الثانويات التي تبنّت النَهج الشمولي واللاصفي الذين أظهروا توجهات علمانية وكانوا أكثر تردداً في الانخراط في الأحزاب الطائفية. ولم يظهر التحليل اي اختلاف بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة حول المسائل المطروحة. وأظهرت الدراسة أن النهج السلبي كان سائداً في العدد الأكبر من الثانويات الحكومية، بينما تركز وجود النهج المتناقض في نصف عدد المدارس الدينية الخاصة المشمولة بالبحث.

أظهرت الدراسة أن أغلب المدرّسين والمدراء لديهم مفهوم ضيّق للتماسك الاجتماعي انحصر في التعددية المذهبية والمواطنة ولم يشمل مفهوم العدالة. وتبين من خلال الدراسة أن النُهج المتبعة في المدارس لها تأثير على المواقف السياسية والاجتماعية للتلامذة. فالمدارس التي تتبع النَهج السلبي وتتصف بالهرمية واللاديمقراطية، لديها توجهات محدودة لتعزيز التماسك الاجتماعي ولدى تلامذتها نزوع طائفي وولاء للأحزاب والزعماء الذين ينتمون الى الطائفة نفسها. أما المدارس التي تتبع النهج اللاصفي والشمولي والتي تتميّز بأجواء أكثر ديمقراطية وتشجّع التطور الفكري للتلامذة، فيمكن ان تساعدهم في مواجهة الموروث الطائفي في مجتمعاتهم وتعزز لديهم التماسك الاجتماعي أكثر من النُهج الأخرى.

* مديرة مركز الدراسات اللبنانية

إقتصاد

# إنعكاسات سلبيّة بالجملة للأزمة السورية على لبنان... والمطار يغرّد خارج السرب

**سلوى بعلبكي***

ليس مستغرباً أن يكون لبنان البلد الأكثر تأثراً بالأزمة السورية المستمرة منذ نحو 5 أعوام. فطبيعته الجغرافية الملاصقة لسوريا جعلته بمثابة الخاصرة الحيويّة لها. لذا من البديهي أن يتراجع نمو الاقتصاد اللبناني من 8% في عام 2010 الى 2% في عام 2011 وهو تاريخ انطلاق الأزمة السورية، كما خسر الناتج المحلي من 2011 حتى عام 2015 نحو 15 مليار دولار. ومن المتوقع أن تصل هذه الخسارة الى 20 ملياراً في نهاية 2016، وفق الخبير الاقتصادي غازي وزني.

شكّلت الأزمة السورية محطة مفصليّة في المسار اللبناني نظراً الى التداعيات السلبية التي خلّفتها على كل المستويات الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية، وما التقرير الذي أصدره البنك الدولي إلاّ دليل على حجم الكارثة التي أصابت لبنان. فقد أشار التقرير الى أن الأزمة السورية كبّدت لبنان أكثر من 10 مليارات دولار توزّعت على الفاتورة الصحيّة التي تكلف كل نازح سوري أكثر من 450 دولاراً، وعلى الفاتورة التعليميّة اذ تضم المدارس الرسمية اللبنانية نحو 450 ألف طالب سوري في مقابل 350 ألف طالب لبناني. كذلك أثّرت على حجم البطالة التي ارتفعت الى 60% في أوساط الشباب الذين تراوح أعمارهم بين 23 و26 عاماً، وفق مؤسسة «لابورا» للتوظيفات، عدا عن تأثيرها على المؤسسات اللبنانية نتيجة مزاحمة المؤسسات السورية التي تعمل على نحو عشوائي في لبنان. ولكن رغم هذه الصورة السوداوية تبقى هناك استثناءات، فثمة مرافق أفادت من الازمة السورية كمطار رفيق الحريري الدولي، وفق ما يقول رئيس الدائرة التجارية في طيران الشرق الأوسط نزار خوري، إذ يشير الى أن الحركة تأثرت إيجاباً نتيجة لاستخدام السوريين مطار بيروت بديلاً من مطار دمشق الدولي، لافتاً الى أن حركة الركاب في المطار زادت بين كانون الثاني وتموز 2016 بنحو 6,8% عن الفترة عينها من عام 2015، وبلغت ذروتها في عامي 2014 و2015 إذ زادت النسبة بـ9,9%. حالياً، تراجعت وتيرة الحركة نتيجة الإجراءات المتخذة حيال التأشيرات، مع الاشارة الى أن السوريين يستخدمون شبكة خطوط الشركة و يتوجّه معظمهم الى الأردن وتركيا وبعض الدول العربية. ومع تزايد أعداد الذين يستخدمون المطار والذي من المتوقع أن يصل سنة 2016 الى نحو 7,700,000 أي بزيادة 7% عن العام 2015 (7,204,000)، يشير خوري الى «أن سعة المطار وصلت الى حدودها القصوى من ناحية دخول وخروج المسافرين، ويجب العمل سريعاً على توسيع البنى التحتية فيه».

### وزني: رسوم بطاقات السفر رفعت الإيرادات

وفق مصلحة الابحاث والدراسات والتوثيق في وزارة السياحة، بلغ مجموع السوريين القادمين عبر مطار بيروت في عام 2012 نحو 121,091، وفي عام 2013 بلغ عددهم 314,889 بزيادة 160%. وانخفض العدد في عام 2014 قليلاً ليصل الى 303,182 والى 263,618 في عام 2015. وقد وصل عددهم عام 2016 حتى تموز الماضي الى 195,652.

هذه الأرقام لم يستغربها الخبير الاقتصادي غازي وزني الذي أشار الى أن الازمة السورية وأخطار السفر من دمشق جعلا من مطار بيروت نقطة انتقال عدد كبير من النازحين السوريين ورجال الاعمال الى الخارج. كما كان لاستخدام هذا المطار تأثيراته الايجابية على شركة طيران الشرق الاوسط التي زاد عدد ركابها على نحو لافت. وهذا الأمر انعكس ايضاً إيجاباً على إيرادات الدولة من الرسوم التي تتقاضاها من بطاقات السفر. والأمر الإيجابي الآخر الذي يشير اليه وزني يتعلّق برجال الأعمال السوريين الذين يستخدمون مطار بيروت، وبعضهم يبقى في لبنان أياماً عدة مستخدماً الفنادق في انتظار الانتقال الى الوجهة التي ينوون السفر اليها.

وإذا كان للأزمة السورية انعكاساتها على لبنان، فإنه لم يكن للأزمة التركية العابرة أي أثر على لبنان، سلباً أو ايجاباً، وذلك يعود وفق وزني الى أن السياحة التركية الى لبنان وكذلك الاستثمارات شبه معدومة، فيما تراجع التبادل التجاري بسبب إقفال المعابر.

### غبريل: مطار بيروت البوابة الأنسب للسوريين

إستتباب الوضعين الأمني والسياسي في لبنان في أيار 2008 من خلال اتفاق الدوحة، أنعش الحركة السّياحيّة بشكلٍ لافت. إذ ارتفع عدد السّياح الوافدين إلى لبنان بنسبة 31% في الـ2008 و39% في الـ2009 و17% في الـ2010. وبالتوازي مع النشاط السياحي، ارتفعت حركة السفر في مطار بيروت، أي عدد الوافدين والمغادرين، بنسبة 21,4% في الـ2008 و23% في الـ2009 و11% في الـ2010. وبالتحديد، ارتفع عدد الوافدين بنسبة 21% في الـ2008 و23% في الـ2009 و11% في الـ2010، أي ارتفع عدد الوافدين مليون ومئة ألف وافد بين الـ2007 والـ2010، كما وصل عدد السياح إلى 2,16 مليوني سائح في الـ2010.

منذ اندلاع الأزمة السورية في آذار 2011، تراجعت الحركة السياحيّة في لبنان بشكلٍ ملحوظ، إذ تراجع عدد الزائرين 24% في الـ2011 وبنسبة إضافية بلغت 17,5% في الـ2012 و7% في الـ2013، مما أدّى إلى تراجع عدد السيّاح الوافدين إلى لبنان بـ894 ألف زائر بين الـ2010 والـ2013، وهذا ما شكّل تراجعاً بلغت نسبته 41% في تلك الفترة. ومن المنطقي أن تتأثّر حركة المطار بهذا التراجع الحاد، كونه البوّابة الرئيسيّة، بل الشبه الوحيدة، للأكثرية السّاحقة من السيّاح الوافدين إلى لبنان.

ولكن تراجع الحركة السياحيّة لم يقترن بالتراجع المرتقب في حركة المطار، إذ ارتفع عدد الوافدين والمغادرين بنسبة 27,4% في الـ2011، في حين تراجع عدد السيّاح الوافدين بنسبة 24% في هذا العام. كما ارتفع عدد المغادرين منه بنسبة 28% وتحسّن عدد الوافدين بنسبة 27% في الـ2011، إضافة إلى إرتفاع بنسبة 85,5% لركاب الترانزيت من خلاله. وبناءً عليه، وصل عدد الوافدين إلى لبنان عبر المطار إلى 3,5 ملايين شخص بينما بلغ عدد المغادرين منه 3,52 ملايين في الـ2011، وهما رقمان قياسيّان عند مقارنتهما بعدد مستخدمي المطار في سنوات الطفرة السياحيّة، أي بين الـ2008 و2010.

ويعود هذا الارتفاع الملحوظ في حركة المطار، وفق ما يقول كبير الاقتصاديين ومدير قسم البحوث والدراسات الاقتصاديّة في مجموعة بنك بيبلوس نسيب غبريل، إلى اندلاع الأزمة السوريّة في آذار الـ2011 وتدهور الأوضاع الأمنيّة في تلك البلاد، واستهداف محيط مطار دمشق الدولي والطرق المؤدّية إليه، وإيقاف شركات الطيران الأجنبيّة رحلاتها تدريجياً إلى سوريا، مما أرغم عدداً كبيراً من السوريين على استخدام مطار رفيق الحريري الدولي نظراً الى قربه الجغرافي من دمشق، وللعدد الكبير من شركات الطيران الأجنبيّة والعربيّة التي تستخدمه، وتالياً الى العدد المهم من الرحلات والى وجود رحلات متصلة (flight connections) من خلال بيروت الى العواصم والمدن الأوروبيّة الكبرى، وإلى وجهات أخرى في أميركا الشماليّة والجنوبيّة وأوستراليا، وغيرها من البلدان والمناطق». وأضاف: «ساعدت مهارة وكالات السفر اللبنانيّة وخبرة شركة طيران الشرق الأوسط في تأمين أماكن على متن الطائرات وتذاكر سفر وبرامج السفر التي طلبها المواطنون السوريون بشكلٍ سريع وبوقتٍ قصير».

هذا المنحى استمرّ في الـ2012، إذ بلغ عدد المغادرين من مطار بيروت ثلاثة ملايين شخص وعدد الوافدين 2,9 مليوني شخص. وهما أيضاً رقمان يناهزان عدد الوافدين والمغادرين في الـ2010 والتي كانت أفضل سنة سياحيّة في تاريخ لبنان الحديث. وعليه، بلغ عدد المغادرين والوافدين عبر مطار بيروت 5,9 ملايين شخص في الـ2012. وعلى الرغم من أن هذا الرقم يشكّل تراجعاً نسبته 16% عن الرقم القياسي في الـ2011، إلاّ أن هذا التراجع بقي أقلّ من تراجع عدد السيّاح الذي بلغ 17,5% في العام عينه.

وفيما عادت حركة المطار إلى الارتفاع في الـ2013، إذ بلغ عدد الوافدين والمغادرين 6,25 ملايين شخص ما شكل إرتفاعاً بنسبة 6% عن 2012، اعتبر غبريل

**الازمة السورية وأخطار السفر من دمشق جعلا من مطار بيروت نقطة انتقال عدد كبير من النازحين السوريين ورجال الاعمال الى الخارج. كما كان لاستخدام هذا المطار تأثيراته الايجابية على شركة طيران الشرق الاوسط التي زاد عدد ركابها على نحو لافت**

«أن استمرار الأزمة في سوريا واتساعها جعلا مطار بيروت البوابة الأنسب لعدد كبير من المواطنين السوريين الذين اضطروا للنزوح إلى لبنان والإقامة فيه، وخصوصاً رجال الأعمال السوريين الذين يريدون تسيير أعمالهم واستمرار التواصل مع الخارج. علماً أن الهجرة الدائمة لعدد كبير من العائلات السورية لا تزال مستمرة عبر مطار بيروت». ولفت الى أنه «بالتزامن مع تفاقم الأزمة السورية وارتفاع عدد النازحين السوريين إلى لبنان، وبالتحديد بدءاً من الـ2013، ارتفع عدد الوافدين إلى لبنان من المسؤولين والعاملين في وكالات الإغاثة الأجنبيّة الدوليّة، والجمعيّات غير الحكوميّة، والجمعيّات الخيريّة العربية والأجنبية، وطاقم العاملين في مختلف هيئات الأمم المتحدة، وذلك لإيصال المساعدات إلى النازحين السوريين من خلال هذه المنظمات. وهذا الامر ساهم في ارتفاع وتيرة حركة المطار».

هذه الأرقام أعادت غبريل بالذاكرة الى «الاعتراضات التي تعالت من كل صوب على مشروع توسيع المطار في أواخر التسعينات، إذ اعتبر البعض أن لبنان لن يستطيع استقطاب عدد كافٍ من الوافدين أو من السيّاح لتبرير أعمال توسيع المطار، لنكتشف بعد سنوات أهمية المشروع، وصولاً الى مطالبة عدد من المعنيين بتوسيع طاقات المطار ليستطيع استيعاب عدد أكبر من الوافدين والمغادرين، بغضّ النظر عن التداعيات الموقّتة نسبياً للأزمة السورية على استخدام المطار». ويستند غبريل الى «الارقام القياسية» لحركة السفر عبر المطار، إذ بلغ عدد الوافدين والمغادرين في 2015 نحو 7,2 ملايين شخص، ليؤكد ضرورة هذا المشروع وحيويته.

* صحافية لبنانية في قسم الإقتصاد في جريدة «النهار»

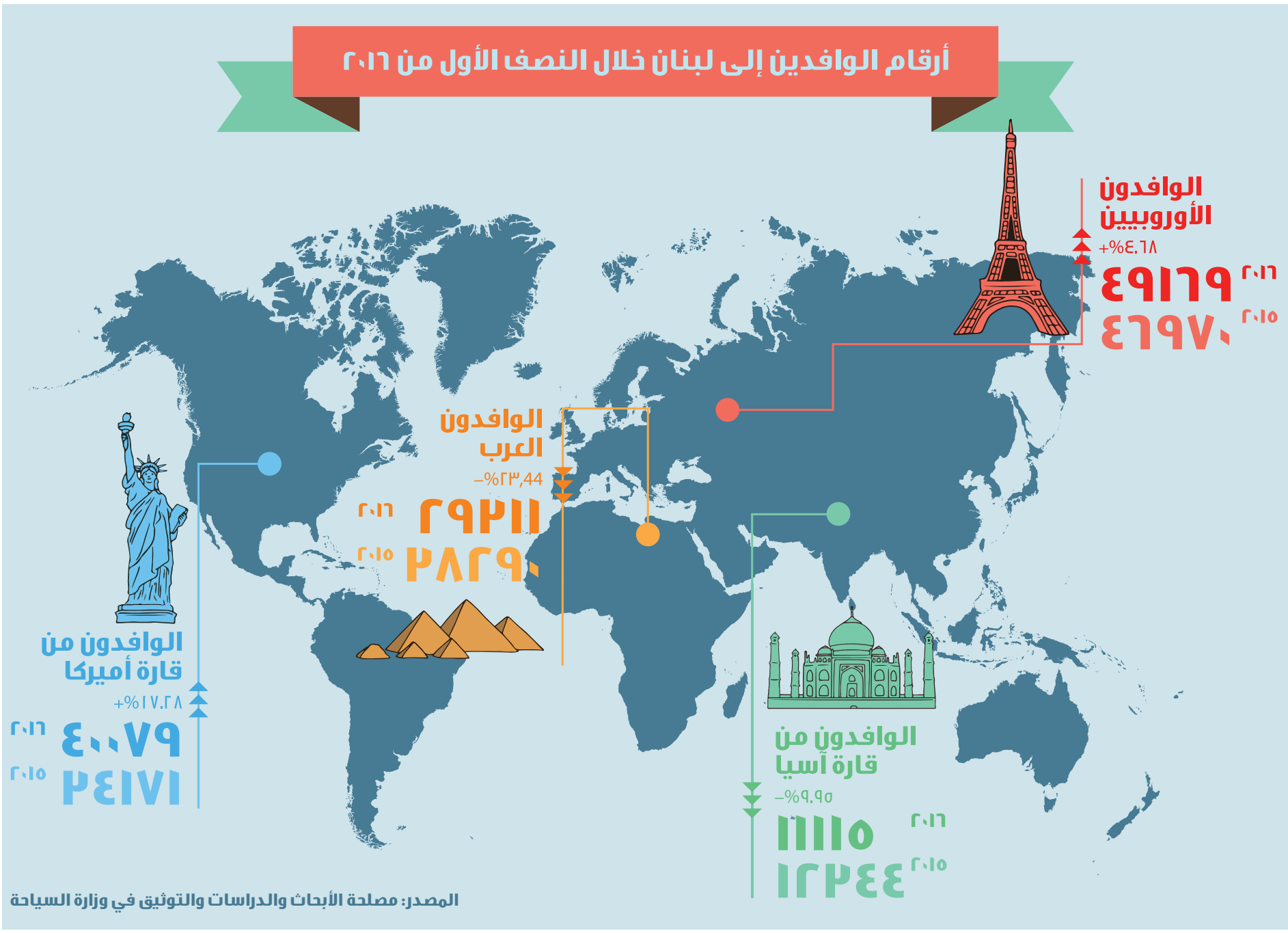

يد عاملة

# الزراعة والصناعة يشكوان نقص العمالة السورية المتخصّصة

**حسن الحاف***

على الرغم من التحريض المركّز الذي تحفل به خطابات بعض الساسة اللبنانيين ضد العمالة السورية في لبنان، وعلى الرغم من أن الحكومات المتعاقبة منذ انفجار الحرب السورية لم تضع سياسات مدروسة لاستيعاب اللاجئين السوريين، إلا أن الكلام الصادر عن أبرز ممثلي القطاعات الاقتصادية اللبنانية يناقض الكثير من الصور النمطية المنتشرة. إذ تشكو قطاعات لبنانية أساسية نقصاً في اليد العاملة السورية المتخصصة، والتي باتت تفضّل الهجرة إلى أوروبا وأميركا وكندا حيث الطلب عليها مرتفع، وحيث شروط العمل أفضل بكثير. كما صار عدد كبير من العمال السوريين يفضّلون البقاء في سوريا على العودة إلى لبنان، وتحمّل تكاليف لا طاقة لهم عليها.

© عليا حاجو

يأتي ذلك خصوصاً، بعد قرار وزارة العمل اللبنانية فرض تأشيرات دخول وإجازات عمل للسوريين، يتحمّل العمال الجزء الأكبر من كلفتها، بسبب رفض قسم كبير من أصحاب العمل تحمّل غالبية هذه المصاريف، وفق إشارة وزير العمل سجعان قزي في أكثر من تصريح.

ويظهر التقرير السنوي الصادر عن وزارة العمل للعام 2015، أن 1102 إجازة عمل جديدة منحت لسوريين في العام الماضي، من أصل 60,814 إجازة جديدة. أما عدد الإجازات المجدّدة فيبلغ 1048 من أصل 148,860 إجازة. والرقمان ضئيلان نسبياً مقارنة بالعدد الإجمالي للعمال السوريين في لبنان، ممّا يكشف أن الهدف المرجو من إصدار هذه الإجازات لم يتحقّق.

## الزراعة: الأزمة كبيرة

يقول رئيس جمعية المزارعين اللبنانيين انطوان الحويك «إن الأزمة السورية تسببت بمشاكل كثيرة في القطاع الزراعي اللبناني، خصوصاً على مستوى العمالة، حيث توقف بعض العمال عن العودة من سوريا بعد ذهابهم لزيارة أهاليهم».

ويضيف الحويك «أن المهجّرين الذين وفدوا إلى لبنان بعد الأزمة زادوا عدد العمال السوريين في لبنان، ولكن عدد المتخصصين في المجال الزراعي تراجع بشكل ملحوظ، في حين زادت نسبة المستعدين للعمل في أي مجال بحثاً عن مورد رزق يسد حاجاتهم وحاجات عوائلهم».

ويوضح أن «نسبة العمال الزراعيين المتخصصين تراجعت خلال السنوات الخمس الأخيرة أكثر من النصف»، مشيراً إلى أن فرض الكفالة وإجازات العمل على السوريين خلق مشكلة كبيرة، خصوصاً لناحية العمالة الموسمية وهي الأكثر انتشاراً، وعليها يقع الطلب الأكبر». «الحاجة معظم الأحيان تكون إلى عمال لبضعة أشهر، في حين أن الكفالة يجب أن تدفع لسنة».

ويشرح الحويك أن القسم الأكبر من العمال الاختصاصيين غير شرعي، حيث أن نحو 70 في المئة منهم بدون إجازات عمل، ما يعرقل عملية تنقلهم بين المناطق مخافة التوقيف، مشيراً إلى «تراجع إقبال السوريين على العمل في القطاع الزراعي قياساً إلى السابق، كون الذين يعملون في الزراعة يعملون أيضاً في قطاع البناء، الأمر الذي رفع مستوى الأجور في القطاع ككل. كما تزايد إقبال العمالة السورية على المهن الحرفية».

ووفق الحويك «زادت الكلفة خلال السنوات الأخيرة بنحو 50 في المئة مقارنة بالمستويات السابقة، وهذا، معطوفاً على إقفال الطرق البرية، وعلى ارتفاع كلفة التصدير عبر البحر، أدى إلى كساد كبير على مستوى القطاع». فقد تراجع القطاع برمته (الصادرات والواردات) في نهاية العام 2015 ما نسبته 37 في المئة مقارنة بالعام 2014.

## قطاع الآثار: الوضع جيّد

النقص المسجّل على مستوى القطاع الزراعي، بدا غير ملحوظ على مستوى قطاع الآثار الذي يعتمد بشكل كبير على العمالة السورية.

وتوضح مصادر مطلعة في وزارة الثقافة أن عدد العمال السوريين نسبة إلى إجمالي العمال في قطاع الآثار مرتفع جداً، فمديرية الآثار تشجع العمال السوريين على الإقبال على القطاع على العمل فيه، وهم يأتون في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد العمال اللبنانيين، كما يُمنحون الأفضلية مقارنة بغيرهم من الجنسيات العاملة في هذا القطاع.

ويشرح المصدر أن أعمال التنقيب تنقسم إلى قسمين، عادية ومتخصصة، مشيراً إلى أن القطاع لم يشهد أي مشكلة أو شكوى في الآونة الأخيرة على مستوى الفئتين.

وإذ ينفي توافر إحصاءات حول العاملين في قطاع الآثار، يقول إن الوضع مقبول جداً، مشيراً إلى أن طواقم العاملين فيه ليست بحجم العاملين في القطاع الزراعي، لأنه صغير جداً مقارنة به، وطواقمه تعدُّ بالعشرات لا بالآلاف.

## الصناعة: لبنان محطة للعمالة المتخصّصة

بدوره، ينفي رئيس جمعية الصناعيين السابق، ووزير السياحة السابق أيضاً، فادي عبود، وجود أزمة على مستوى العامل العادي في قطاعات البناء والزراعة والصناعة عموماً، حيث أن عدد هؤلاء العمال مرتفع إلى حد كبير. لكن الأزمة تبدأ بالظهور بشكل ملحوظ على مستوى العمال الفنيين أو التقنيين (المخرطجيين) المتخصصين بالماكينات الصناعية.

ويلفت عبود إلى أن أبواب الهجرة مفتوحة أمام المتخصصين أكثر من أي عامل آخر، مشيراً إلى أن قسماً كبيراً من هؤلاء، خصوصاً المهندسين، هاجر إلى أوروبا، وتحديداً ألمانيا، وبعضهم إلى أميركا وكندا.

وإذ يوضح أن هناك نقصاً عالمياً على مستوى «مصنّفي القوالب» في المصانع، يشير إلى أن العمالة المتخصصة باتت تأتي إلى لبنان في الفترة الأخيرة كمحطة مؤقتة لبضعة أشهر، ريثما تنجز الأوراق وتقدم إلى إحدى السفارات، حيث الطلب العالمي على هذه المهارات مرتفع جداً.

ويلفت عبود إلى أن رواتب العمال، وخصوصاً التقنيين، في تصاعد، مما يرفع تكاليف الإنتاج إلى حد كبير، موضحاً أن النقص لا يقتصر على العمال السوريين وحسب، وإنما على التقنيين اللبنانيين أيضاً. ويحدّد عبود النقص على مستوى الصناعة الميكانيكية وصناعة القوالب خصوصاً، مشيراً إلى أن وضع القطاع الصناعي مختلف إلى حد كبير عن أوضاع القطاعات الأخرى.

ويرى أن «مصائب قوم عند قوم فوائد. فالأزمة السورية كانت لها انعكاسات إيجابية على بعض الصناعات. لكن السياسات الحكومية عطّلت بعض هذه الإيجابيات خصوصاً لناحية الكلفة المرتفعة للشحن عبر البحر، والتي زادتها بحوالي النصف عما كانت عليه عبر البرّ». ومردّ ذلك، وفق عبود أيضاً، إلى «سرقات المرفأ».

ويلفت إلى أن الإيجابيات تتلخص بزيادة الطلب على الصناعات اللبنانية في لبنان، بفعل الزيادة المحققة في عدد المقيمين، وبزيادة الطلب عليها أيضاً في العالم العربي، مشيراً إلى تراجع المنافسة الحادة التي كانت ترتّبها المصانع السورية على المصانع اللبنانية.

* صحافي لبناني

قطاف

# يوميّات مزارعين سوريين

**عليا حاجو***

على امتداد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في سهول البقاع، نشاهد الكثير من الفلاحين المنهمكين في العمل في هذه الأراضي. هؤلاء الفلاحون معظمهم سوريون هجّرتهم الحرب الطاحنة من بلدهم. لا نصدف الكثير من الفلاحين اللبنانيين، فاليد العاملة اللبنانية ترفض العمل في الزراعة بسبب تدنّي الأجور وقساوة العمل وعدم وجود سياسات حكومية جديّة لدعم القطاع الزراعي.

«قبل الحرب كنا نعمل بشكل موسمي في زراعة الأراضي في البقاع، هذه الأراضي كنّا نزرعها قبل الحرب ولم نكن لاجئين حينها . نعاني الآن من ظروف معيشية صعبة ومن تدني الأجور والمعاملة السيئة والاستغلال من قبل المتحكمين في سوق العمل».

يقول كريم، 27 عاماً، وهو فلاح سوري هرب من الحرب ويعمل في فلاحة الأرض.

تعمل المرأة أيضاً إلى جانب الرجل في زراعة الأراضي، بسبب حاجة هذه العائلات الى الدخل المادي. لكن مع لجوء هذه العوائل الى خارج سورية وتحديداً في لبنان زادت ظروف العمل صعوبة على المرأة. آلاء، إحدى تلك النساء العاملات في الفلاحة تقول: «أعمل من الساعة السادسة صباحاً وأعود الساعة السابعة مساء، نضطر الى البقاء كل هذه الساعات الطويلة لنستطيع ان نعيش في الشتاء حين لا يكون هناك غير برد وقعدة. نقوم بتعشيب الأرض وزراعة الخضروات والفواكه وما توفر لنا من عمل. الاجر اليومي لكل هذه الساعات هو 8000 ل.ل، ولكن الشاويش المسؤول عن عملنا يأخذ 2000 ليرة من كل فلاح، فنحصل على 6000 ل.ل فقط».

آلاء، ستة عشر عاماً، من ريف حلب لا تعرف القراءة والكتابة. قصف بيتها وتحوّل إلى ركام، تعيش مع عائلتها التي يصل تعدادها الى 11 شخصاً في خيمة صغيرة. تقول: «سأتزوج في الشهر المقبل، أحلم ببيت جيد وحياة كريمة وأحلم بزيارة الشام التي لم أزرها من قبل».

ظروف الحرب القاسية واللجوء أثرا بشكل كبير على الأطفال الذين يعملون أيضاً في الزراعة، حيث يشارك الكثير منهم في زراعة هذه الاراضي. مصطفى، 11 عاماً، يعمل في الأرض أيضاً مع عائلته.

«لا أذكر حلب كثيراً، أعرف لبنان أكثر من حلب. لم أذهب في حياتي الى المدرسة، ولا أعرف القراءة و الكتابة. أعرف كتابة (الو) على «الواتس اب». أحب العمل في الأرض وأنا سعيد هنا في لبنان، لدي أصدقاء لبنانيون كثر. أحب لبنان وسورية، وأرغب في العودة إلى بلدي.. أحلم ان يكون لدي كل شيء».

تعقّد المشهد في سورية وأمد الصراع الطويل القى بكاهله على وجود السوريين العاملين في مختلف القطاعات. وصغر حجم لبنان كدولة مضيفة وعدم وجود دعم حقيقي وخطة دولية واضحة، انعكس بشكل مزر على وجود العمال السوريين.

يضيف كريم: «اللبنانيون غير مرتاحين لوجودنا هنا رغم انه لا توجد في لبنان ارض زراعية فُلحت او مجمّعات سكنية بُنيت إلاّ ويد عاملة سورية شاركت في بنائها».

* مصورة صحافية

آلاء ر.، نازحة سورية من حلب تعرض منتجات حصدتها مع قريبتها أثناء عملهما في كرم للعنب في كفريا سهل البقاع

مصطفى، 11 عاماً، نازح سوري من حلب يحمل سلالاً خلال عمله في كرم للعنب

العنب الذي سيُستخدم لاحقاً لصناعة النبيذ

نازحة سورية من حلب تعمل في حصاد البندورة

فتاة سورية نازحة، 7 أعوام، تأكل حبة بندورة فيما تساعد عائلتها في حصاد البندورة

توضيب الفلفل

مزارعات سوريات نازحات يعملن في السهل

مزارعون سوريون نازحون يحصدون البندورة

منظر عام لمزارعين سوريين نازحون يعملون في حصاد البندورة

© تصوير عليا حاجو

بيروت

# أنا وبيروت

لينا هوايان الحسن*

هنا في لبنان: البيوت، القصور، الشوارع، الأبنية، البلدات، والمدن، كلها تحمل ندوب الحرب، ذلك الإرث الحزين الذي تخلّفه الحروب الأهلية الطاحنة.
مرّ على وجودي هنا أربع سنوات. السنة الأولى قضيتها في بلدة عاليه الجبلية. وقضيت ثلاثة أشهر في بلدة بحمدون.
وصلت لبنان، من دون أن أحدّد وجهتي. معظم زملائي من الكتّاب، قدموا طلبات اللجوء السياسي لأجل بلوغ أوروبا.
الفكرة بحدّ ذاتها كانت مرعبة بالنسبة إلي. لا يمكنني أن ابتعد كثيراً عن دمشق، لهذا استقر بي المقام في لبنان. ربما اخترت عاليه لمدة عام، لقربها من خط الشام. يكفيني أن أرى السيارات السورية على الطريق الرئيسية، حيث تطمئنني تلك اللافتة الخلفية في بدن السيارة وقد كُتب عليها «دمشق».
مرّ العام الأول من دون أن أزاول أي نشاط غير المشي، والكتابة. أستغلّ النهارات المشمسة في شتاء عاليه القاسي، لأقطع تلك الدروب المظلّلة بالأشجار العتيقة والمعمّرة، الأشجار التي شهدت حرباً قذرة تشبه الحرب البشعة التي تدور رحاها في وطني «سورية».
خرجت من وطني، حزينة، ومشوّشة، وشبه ضائعة، أنقذني المشي اليومي من الانهيار. خلال رحلاتي اليومية، استوقفتني تلك القصور الجميلة المهجورة، والمتآكلة بالرصاص، كانت بقايا مؤسفة لجمالها الرائع الذي كان. بعض القصور حافظت على ملامح جمالها السالف، لكنها ظلّت مهجورة ومهملة، ربما لأن أهلها ماتوا، أو هاجروا واختاروا وطناً بديلاً؟
قبل الأحداث المأساوية في وطني كنت أعتقد أنه من الصعب عليّ اختيار وطن بديل. لاحقاً عندما غادرت هرباً من الموت المحتمل، لم تكن أمامي خيارات كثيرة غير الركون إلى مكان ما، واعتباره بمثابة وطن حتى لو كان مؤقتاً.
عندما قررت السكن في بيروت، اخترت شارع «بليس»، لأكون قريبة من الكتب، لم يكن أمامي غير مكتبة الجامعة الأميركية. في الوقت نفسه كنت قريبة من شارع الحمراء. أردت التعرف على مدينة بيروت من «القلب»، حيث منطقة راس بيروت العريقة، وجادات الحمراء التي تضج بالمقاهي والمطاعم والبارات، القريبة أيضاً من البحر. البحر الذي عرفته من خلال ما كتبته غادة السمان. الأديبة السورية التي عاشت في بيروت في سنين عزّها وألقها، ثم شهدت الحرب الطاحنة التي دمرّت المدينة.
غدوت الآن، أعرف مدينة بيروت ومحيطها على نحو جيّد وكاف.
تشقيني مشاهد أبناء وطني في شوارع بيروت، وهم يعيشون معاناتهم اليومية في سبيل لقمة العيش.
حالما نغادر الوطن نكتشف المأزق الذي سنحياه دائماً مع أزمة الأوراق الثبوتيّة. غدونا نحمل جواز سفر معطوباً، لا يؤهلنا السفر إلى أيّة دولة عربية.
وكأن «الموت» هو الشيء الوحيد المتاح للسوري.
على مدى أربع سنوات ودّعتُ عدداً كبيراً من الأصدقاء الذين مروا في بيروت بطريقهم إلى تركيا حيث زوارق الموت بانتظارهم! من يلومهم؟ الموت والفقر حاصرا معظمهم، منازلهم دُمرت، فضّلوا المغامرة في عرض البحر على البقاء في مخيمات النزوح المُذلّة.
لا تمر ليلة، لا تمر ليلة إلاّ وتصلني رسالة تذمّر مليئة بالكآبة والحزن والتأسف من قبل أحد أصدقائي الذين اصبحوا في المهجر.
من قال إننا نحن السوريين نريد أن نستبدل أوطاننا بغابات ألمانيا وأن نلتقط صوراً مع البط الذي يسبح في أنهارها.
لا أحد يريد الابتعاد عن وطنه، لكنه الموت، كان سبباً وجيهاً للمغادرة. عندما تنعدم الخيارات وتُدمَّر مدن بأكملها، وتُحكم من قبل أشكال مختلفة من الاستبداد، لعل أكثرها وحشيّة هو تنظيم «داعش»، الذي فاق توحّشه كل أشكال التوحّش في التاريخ الحديث.
رغم كل شيء سأختم مقالتي هذه بكلمة واحدة: «الأمل»، إنه الفسحة التي تلهمنا الصبر والتفاؤل بضوء آخر النفق.

*روائية سورية مقيمة في بيروت

# «مروراً ببيروت»

الياس صدقني*

لبيروت...
من قلبي سلام لبيروت...
سلامٌ لمدينة لم تعرف كثيراً السلام... لم تكد تنفق الحرب عن رفوفها بعد، حتى فاضت في دكاكيننا... فكان تصدير واستيراد...

سلامٌ لمدينة متخمةٍ من كثرة كل شيءٍ ونضوبه في آن... السياسة وفراغها... الثورة واللاجدوى... العمران والتشرّد... اللجوء واللاحقوق...
مدينةٌ متخمةٌ من كثرة القلة... فكانت حياة واحتضار...

سلام لمدينة مجتمعاتها متوازية... طرقاتها و«طرقها» ملتوية... مخيّماتها مدن... ضواحيها دول... جسورها سجون... وبحرها منفيٌّ لا يغسل قدميها إلاّ في رملة كاد يُلطّخ بياضها... فكانت عزلة وانسجام...

سلام لمدينة تلقى فيها كل ضروب الانسانية والعنصرية... العلمانية والطائفية... ملأت جدرانها رسائل الحب والترحيل... ومُنِح تجار العمالة فيها وساماً بدرجة «لا شرف»... ومنحني إسمي أنا الياس - في منطقة اقامتي - ورقة عبور أو «لا حكم عليه»... بينما كان عملي بوابة لعالم من القضايا الانسانية، ولكمٍّ من المؤمنين بها والناشطين المدافعين عنها... فكان تحرّر وعبودية...

سلام لمدينة لم تغب عنها ثقافة إلاّ واستوطنت آمنة بين مريدين لها يقطنون المدينة... أحيَوا فيها زوايا وطرقات وكواليس بفن أو اهتمام أو هواية فريدة... فحضنتهم كحاضرة من قبائل تمارس شعائر شتّى... فكانت صوت وصورة...

سلام لمدينة اعتادت أن تودع أبناءً خطوا أولى خطواتهم بين أزقتها، أجادوا الحرف خلف مقاعدها، عرفوا الحب في ظلالها، وحلموا بأرزة تبني لهم وطناً... فما انفكوا يرحلون عنها مراراً غير آسفين... فكان انعتاق وحنين...

سلام لمدينة يقبع بين عمارتها الممشوقة هنا وهناك بيتٌ عجوزٌ تُرك ليشيخ وحيداً في مأواه.... لئَم ابناؤه على جبهته ثقوباً - ذكرى - قبل أن يرحلوا... تهاوت شرفاته من ثقل الزمان، وتدلت خائبةً شبابيكٌ قُدِّر لها يوماً أن تحجب عينيه لينام... أمشي بقربه فأسمعه يتنهد بحسرةِ تاريخ المدينة مخنوقاً بقفل صدئ... وأراه يترنح قلقاً من يومٍ تُفَكَكُ فيه حجارةُ قِصَصه عن بعضها البعض... لتُستَبدل بفولاذ واسمنت لا يعرف فيروز... فكانت عراقة وإجحاد...

لبيروت...
أمنيةٌ وتحيةٌ هي لا أكثر...
فبيروت لا تحب العناق أو لعلها سئمت عشاقاً خانوها... فاليوم مريدوها كثر، وهي تخشى أن يستوطن قلبها مريدوها...

زحامها الخانق... صخبها... صخبهم... يدفعني للهرب... فيخلق في النفس فجوة لا تردمها سوى خيالاتِ ماضٍ كأنها خيال... فأعود لأهرب منها مجدداً... فتتسع الفجوة وألقاني غارقاً في خيالاتها أكثر... كأنها حلم....
يجري لي أحياناً وأنا أجول في شوارع بيروت، أن أرى انعكاسي على زجاج سيارة مارة فأتنبّه ـ في لحظة تجلٍ ـ أني مقيم هنا!...
هذا أغرب ما كان يمكن لخيالي أن يتصوّره...
«أنا مقيم في بيروت»!!!... فلا اختياراً كان هذا ولا قسراً... وهكذا هي علاقتي ببيروت...
لا أدري كيف بدأت، ولا لماذا هي مستمرة...

قاسية هي بيروت...
قاسية لقربها، باردة برودة الخوف...
تزداد قسوتها كلما عدت من ترحال، وظننت نفسي أقرب من هناك....
فوجدتني أبعد بحياة عنه...
قاسية لصراحتها الفجة... فهي لا تجامل... ولا تجمّل قباحة الحقيقة...
فأنا مهما حرصت أن أكون قريباً... لن أفلح...

نعم، بيروت قاسية... لكنها أرق ما تستطيع... وأنا لها ممتنٌّ...
مجحفاً أكون بحقها إن عزلت نفسي بنفسي ولمتها لغربتي...
فيها من الأسرار ما يفتح لقاطنها ـ إن رغب ـ أبواباً للحياة وللذات...
أعطتني أنا الغريب مساحة لأحلم وأضيع... لأبحث عن نفسي كلما أشرقت شمسها... لأبني لي شبه انتماءٍ في شبه لجوء... لأكون أقرب ما يمكن من الرجاء...
فيها تعرفت على خير إخوة لم يلدهم كلّهم لي وطني... رأيت فيهم وطناً من إنسان... بكوا معي حين بكيت ذكرياتي هناك... وحلمنا... فما كان لحدود أو تأشيرة أو جواز سفر أن تسرق منا أحلامنا...

إقامتي في بيروت أقعدتني وأقامتني... عزلتي الخانقة تلك، ووحدتي ـ النسبية ـ وضعتني في مواجهة سؤال الـ(لماذا؟) الذي لطالما هربت منه... فوجدت نفسي لاهثاً باحثاً عن معنى جديد... عن قيمة جديدة لما ندعوه «حياة»... وما زلت...

شكرٌ مستمرٌ من القلب يا بيروت...
لا كمُستَقَر... بل كخطوة في رحلة العودة... العودة إلى الغد... الغد الأقرب إلى الماضي...

ولهناك... لحلب.... يبقى السلام والعناق وكل الحنين...
وأملٌ ألا يكون الغد مليئاً ببيوت أقفالها انتظار... أثاثها غياب... وذكرياتها نسيان...
ذكرياتها الغافيةٌ اليوم يتيمةً دون من حفظها... دون من يحييها... دون من يبكيها... مضجعةً في درجٍ، في علبةٍ، أو في كتاب.

* عامل سوري بالمجال الانساني ومؤسس «دار السلام»

# بلاد الياسمين والزيتون

«الأرض بتوحّدنا والزراعة من أسس حضارتنا»

عمل للفنان والخطاط اللبناني غالب حويلا

# عودة التراجيديا

**ميشال حاجي جورجيو***

يبدو أن أزمة اللاجئين السوريين تحرّك أسوأ ما في الجنس البشري. فكل شيء يشير، في الواقع، إلى أنهم يتحوّلون، تدريجياً ولكن بخطى ثابتة، إلى الضحية المثاليّة، وإلى كبش المحرقة المرجو لطرد كل الشرور التي ولّدتها العولمة في عدد كبير من الدول، الشرقية منها والغربية.

وأمام وضع مماثل، من الصعب عدم التفكير في تحليل الأكاديمي الراحل رينيه جيرار في أسطورة أوديب عند الإغريق أو أسطورة «ميلوماكي» في قبيلة هنود «ياهونا»: فالشخصيتان الأسطوريتان تتعرّضان للاضطهاد وتُدانان نتيجة لحشد الأوبئة التي تتفشّى في قلب مجتمعاتهم. فهما يُعتبران الغريبين اللذين تسبّبا بتصدّع النظام الاجتماعي والمجتمعي الذي كان سائداً قبلاً.

فمنذ بداية المأساة السورية واللاجئون يُنظر إليهم من قبل مجموعة من السكان في البلدان المضيفة وكأنهم الآفة التي هي أصل المصائب كلها. وغنيّ عن القول، مع ذلك، أن هذا القلق الوجودي الذي يرافق أزمة الهوية التي تنشأ مع وصول الآخر، هذا الآخر الذي لا يشبهنا، يُستغلّ اليوم بالكامل من قبل بعض التيّارات السياسية وبعض المسؤولين الذين بنوا شهرتهم التجارية الإنتخابية على التعصّب والكراهية وجعلوهما قاعدةً لخطابهم الشعبوي، ولم يُستثنَ لبنان من هذه النزعة.

لم تكن العودة إلى الغرائز البدائية بهذه القوة يوماً، فالعالم بأكمله تنتزعه تشنّجات مروّعة في الهوية. ولم يأتِ الجدل الأخير حول لباس السباحة «البوركيني» في فرنسا إلاّ ليُبلور هذا الذعر الذي تعتريه المخاوف والإرتجافات في وجه الشرور التي نفثها صندوق باندورا للهوية الذي أطلقته الأزمة السورية والهجرة الجماعية للاجئين إلى أوروبا عموماً. فيجد العالم نفسه في أزمة عميقة وجوهرية تتعلّق بالمقاييس. فلم يكن يوماً التقدم المُحرز نحو شمولية حقوق الإنسان، المبني على أنقاض ما بعد 1945 والذي ساد العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين، بهذه الهشاشة وهذا الضعف كما هو الآن مع عجز المجتمع الدولي عن وضع حدّ لأعمال العنف التي تفتك بالأراضي السورية.

ورقعة المظالم هذه التي يتصادم فيها أقصى أقطاب التطرّف، لم تعد رقعة. فالعنف والتطرّف تفشّيا تفشياً واسعاً؛ والأورام التي ولدت في سوريا واستُنسخت في المنطقة تُحدث اليوم ردّة فعل تحاكي التطرّف، وهو الاسم الآخر لأزمة الهوية، في العالم أجمع.

والعولمة تحتضر أمام أعيننا وتعاني نوبات تشنّج حادة ودموية. «نهاية التاريخ» المزعومة والتي تنبّأ بها فرانسيس فوكوياما متفائلاً مع نهاية القطبية الثنائية في بداية التسعينيات، تعيش اليوم الفصل الأخير من تاريخها. ومما لا شك فيه أن العالم يحتاج إلى إعادة تصميم.

لكن من فضلكم دعونا نتجنّب اضطهاد السوريين الأبرياء. فإذا كان الإجماع في قلب المجتمع مهدّداً والوحدة متصدّعة، لن يُعاد بناؤهما بالضرورة على حساب ضحايا استرضائيّة. فهذا لا محال يمهّد الطريق لمآسٍ جديدة كنّا نعتقد أنّ القرن الماضي قد ابتلعها.

(نص مترجم من الفرنسية)

* صحافي لبناني في جريدة «لوريان لوجور» (L'Orient-Le Jour)

يعمل مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الإجتماعي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في لبنان. كما يعمل المشروع مؤخراً على مقاربة موضوع أثر الأزمة السورية على الإستقرار الإجتماعي على لبنان.

ويعمل المشروع على دعم مختلف فئات المجتمع من قيادات وجهات فاعلة محلية ومدرّسين وصحافيين وشباب وناشطين في المجتمع المدني، في تطوير إستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد لبناء السلام وإدارة الأزمات وتجنب النزاعات.

**لمزيد من المعلومات**
**مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،**
**مبنى البنك العربي**
**شارع رياض الصلح - النجمة، بيروت - لبنان،**
**هاتف: 980583 - 01 / 119160 - 70**

www.lb.undp.org
www.lb.undp.org/PBSupplement
UNDP Lebanon

تصميم وتنفيذ: عمر حرقوص، حسّان يوسف
خط: بناء السلام خليل ماجد
تدقيق لغوي: جميل نعمة